إستراتيجية مقترحة لمواكبة التطور التكنولوجي السريع في مجال الإعلام لتحقيق متطلبات الأمن القومي المصري

د. أحمد عبد المجيد عبد العزيز منصور*

ملخص الدراسة

سعت الدراسة لوضع رؤية إستراتيجية مقترحة لمواكبة التطور التكنولوجي السريع في مجال الإعلام لتحقيق متطلبات الأمن القومي المصري، والتعرف علي محددات ومرتكزات الإستراتيجية المقترحة، وخلق منظومة إعلامية تتلاءم مع المتغيرات المعاصرة وامتلاك القدرة علي مواجهة المخططات المعادية للدولة المصرية، وارتكزت الإستراتيجية المقترحة علي الجهود التي ينبغي أن تتحرك من خلالها المنظومة الإعلامية علي المستويات كافة سواء الدولية أو الإقليمية أو المحلية لتحقيق الأمن القومي المصري- من خلال استطلاع أراء الخبراء والمتخصصين -وتوصلت الدراسة الي العديد من السياسات المقترحة لمواكبة التطور التكنولوجي السريع في مجال الإعلام لتحقيق متطلبات الأمن القومي أهمها: استكمال منظومة التشريعات والقوانيين اللازمة لمواكبة التغيرات التكنولوجية بشكل عام والذكاء الاصطناعي بشكل خاص في المجال الإعلامي حتى تتمكن الدولة من مواجهة تأثيرات تقنيات وتطبيقات التطور التكنولوجي السريع في المجال الإعلامي، سرعة الرد على القنوات المشبوهة والتي تستخدم كل الطرق المشروعة وغير المشروعة لتحقيق أهدافها مثل تزييف الحقائق ونشر الأخبار الكاذبة وتضليل الرأي العام لتغيير اتجاهاته، تشكيل لجان إلكترونية من الشباب المتخصصين في كل المؤسسات للسيطرة على طبيعة وحجم المعلومات الواردة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والمؤثرة على أمن واستقرار المجتمع، تشكيل لجنة متخصصة لمتابعة التطورات السريعة في المجال الإعلامي عالمياً لمواكبة ومتابعة البيئة الدولية في هذا المجال، وجاء في الاستراتيجية المقترحة عدده توصيات ابرزها: تدريب كوادر إعلامية متخصصة في المجال السياسي والأمني، من خلال دورات تدريبية متخصصة على يد خبراء مع الاستعانة بخبراء عالميين في هذا المجال، التوسع في البنية التحتية للتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، بناء مدن إعلامية متطورة وحديثة لمواكبة التطور الحالي ومواجهه الإعلام المعادي، خلق جيل جديد من الإعلاميين على دراية بحقيقة مفهوم الأمن القومي والحفاظ على مصالح الدولة، الدراية بما يحاك ضد الدولة من حروب جديدة، والعلم بكل أدواتها للتعامل معها وتحويلها إلى الجانب المعادي.

* مدرس بقسم الصحافة بكلية الإعلام وفنون الاتصال -جامعة 6 أكتوبر

A proposed strategy for rapid technological development in the field of media, the requirements of Egyptian national security

Abstract:

The study sought to develop a proposed strategic vision to keep pace with the rapid technological development in the field of media to achieve the requirements of the Egyptian national security, to identify the determinants and pillars of the proposed strategy, and to create a media system that fits with contemporary changes and to have the ability to confront the plans hostile to the Egyptian state, and the proposed strategy was based on the efforts that should be Through which the media system moves at all levels, whether international, regional or local, to achieve Egyptian national security - through a survey of the opinions of experts and specialists -The study found many proposed policies to keep pace with the rapid technological development in the field of media to achieve the requirements of national security, the most important of which are: Completing the system of legislation and laws necessary to keep pace with technological changes in general and artificial intelligence in particular in the media field so that the state can face the effects of the technologies and applications of rapid technological development in The media field, the speed of response to suspicious channels that use all legitimate and illegal methods to achieve their goals, such as falsifying facts, spreading false news and misleading public opinion to change its directions, Forming electronic committees of young specialists in all institutions to control the nature and volume of information received through social media and affecting the security and stability of society, forming a specialized committee to follow up on rapid developments in the media field globally to keep pace with and follow up on the international environment in this field, The proposed strategy contained a number of recommendations, most notably: training media cadres specialized in the political and security fields, through specialized training courses by experts with the help of international experts in this field, expanding the infrastructure of technology and artificial intelligence, building advanced and modern media cities to keep pace with and confront the current development Hostile media, creating a new generation of media professionals aware of the reality of the concept of national security and preserving the interests of the state, awareness of the new wars being hatched against the state, and knowledge of all its tools to deal with them and turn them to the hostile side.

مقدمة:

يعتبر الإعلام أحد أهم عناصر القوي الشاملة للدولة، وأصبح سلاحاً ذو وجهين يستخدم في الدفاع والهجوم، وتخطى تأثيره خارج حدود الدول مع التطور التكنولوجي والمعلوماتي وأصبح للإعلام دور كبير في تعزيز مكانة الدولة الإقليمية والدولية، مّثل الإعلام دائمًا وسيلة متميزة لنقل المعرفة ونشرها وقد تطور هذا الدور بتطور الوسائط التقنية والتكنولوجية التي تستعملها الوسائل الإعلامية وقد وّلد لنا فروعًا جديدة تجتاح ثقافتنا المختلفة وتؤثر بنا بحيث يشمل الفرد والمجتمع بكامل فئاته.

يرتبط الإعلام ارتباطاً وثيقاً بالأمن القومي المصري، ويزداد هذا الارتباط يوماً بعد يوم حيث يعد أحد أهم خطوط الدفاع الأولى في صد أي تهديد أو تحدي ضد الدولة، فضلاً عن كونه مصدراً للمعلومات الموثوقة، فالإعلام يلعب دورًا رئيسيا في توطيد علاقته بقوة الدولة وفاعليتها، فهو المعني الأول وليس الوحيد في تكوين الوعي والإدراك لدى الجماهير، فلا يمكن إغفال دوره فهو بلا شك أحد أدوات الدولة في التعامل ومواجهة العدائيات والتحديات، بل والتنبيه بها وبخطرها بطرح رؤى مستقبلية واستشرافية.

ويلعب الإعلام بوجه عام دوراً رئيساً وفاعلاً في الأمن القومي المصري وتظهر ملامح هذه الفاعلية في العمل على بناء الروح الوطنية وتقويتها لدى المواطن والدفاع عنها من خلال إستراتيجية إعلامية للدولة، وفي ظل غياب إستراتيجية واضحة للإعلام وظهور العديد من الأيادي والقوى الخارجية التي تعبث بوسائله سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء بالتوجيه أو بخطة محكمة للتأثير في الرأي العام ، إلا أن إجهاض هذه المخططات حتى الآن في مصر قد ارتبط برغبة الشعب المصري في الحفاظ على هويته الوطنية وإيمانه بالدور الوطني للمؤسسة العسكرية وقدرتها على حماية مؤسسات الدولة وتأمينها داخلياً وخارجيا.

كما فرضت الأحداث والتطورات على الصعيدين الإقليمي والدولي، كمًا هائلًا من المتغيرات وما ترتب عليها من تحديات وتهديدات، لعب فيها الإعلام دوراً مؤثراً ومحورياً ورئيسياً، بل ومحركاً في أحيان كثيرة، حيث أصبحت الدولة المصرية تواجه تحديات وتهديدات على كافة الاتجاهات الإستراتيجية، وما يتبعه من متطلبات لحماية الدولة من الداخل والخارج، لذا كان لابد للإعلام أن يلعب دورًا أكثر فاعلية بوسائله المختلفة التقليدية وغير التقليدية.

لذا تزايدت أهمية الإعلام ودوره كفاعل في تغيير الوضع على الأرض في ظل التطور التكنولوجي الهائل، مما صعد من قدرة الإعلام على التلاعب بالعقول بشكل أكبر أدى إلى سقوط دول وإفشالها وتقسيمها، إذ استخدم الإعلام كأحد الأدوات الفاعلة من قبل الدول

المعادية لهدم الدول من الداخل بيد أبنائها معتمدين على قله الوعي، وثقتهم في وسائل الإعلام الخارجية في مقابل عدم ثقتهم في نظم حكمهم ومن ورائها وسائل الإعلام القومية، فأصبح أبناء الدولة هم المستهدفون، فهم وقود يُشعَل ليشعل النار في أرجاء وطنهم، لاسيما وأن تأمين الدولة من الداخل ينبع بالأساس من تأمين عقول أبنائها، لصالح تنفيذ مخططات الشيطان التي تهدف إلى تقسيم المنطقة وفق مصالحها لصالح قوى أخرى، للتحكم في مقدرات شعوبها وثرواتها.

أن نجاح القائمين على الإعلام في تأدية مهامهم في تقديم معلومة صحيحة وسريعة وفق ميثاق شرف، على أن يتفق في هذا الإعلام القومي والخاص، وقدرته على تحصين مواطنيه والحرفية في الرد على ادعاءات ومخططات الخارج، والوقوف أمام الإعلام المناوئ بطريقة احترافية من خلال كوادر متخصصة ومحترفه وبنية تحتية متطورة ومتقدمة، قادر على تغيير الدفة لتامين الداخل المصري ومصالح الدولة المصرية خارج أراضيها بحماية محيطها الإقليمي.

ارتباطاً بما تقدم كان من الأهمية التأكيد على ضرورة وضع إستراتيجية إعلامية قوية وفاعلة وهادفة تسبقها إرادة سياسية ووطنية واعية بخطورة دور الإعلام، والعمل على تنمية القدرات الإعلامية ومواكبة التطور التكنولوجي السريع كأحد متطلبات تحقيق الأمن القومي المصري للقيام بدورها بشكل فاعل، باعتبار الإعلام عامل أساسي وحاسم في مواجهه التهديدات والتحديات التي تواجه الدولة المصرية، في كافة المجالات (السياسية- الاقتصادية- الأمنية والعسكرية- الاجتماعية.. الخ).

مشكلة الدراسة:

تصاعد الاهتمام الدولي بالعلاقة بين الأمن والتكنولوجيا على أثر بعدين الأول يتعلق بالتقدم التكنولوجي والانتشار السريع لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات عالمياً ودخولها في كافة مجالات الحياه وفي عمل المرافق الحيوية من خلال تطبيقاتها المتعددة ، والثاني يتعلق بإمكانية استخدام ذلك التقدم وما أتاحه من أدوات وأليات جديدة كوسيلة وكوسيط لتهديد عمل المرافق الحيوية والبنية التحتية الكونية للمعلومات وذلك من جراء تخطيها للحدود السيادية للدول وبما جعلها بيئة خصبة للاستخدام غير السلمي من جانب كافة الفاعليين على تنوعاتهم المختلفة والذين تراوحوا ما بين استخدام الدول الى الفاعليين من غير الدول، **لذا تتحدد مشكلة الدراسة في وضع إستراتيجية مقترحة لمواكبة التطور التكنولوجي السريع في مجال الإعلام لتحقيق متطلبات الأمن القومي المصري، والدور الذي تقوم به هذه الوسائل**

في ظل هذا التطور التكنولوجي السريع لتحقيق متطلبات الأمن القومي المصري.

أهمية الدراسة:

1- من شأن نتائج تلك الدراسة الوقوف على كيفية بناء جيل إعلامي واعٍ بالتطور التكنولوجي السريع في مجال الإعلام.

2- الحاجة الملحة لتلك النوعية من الدراسات، لزيادة حجم التهديدات والمخاطر الأمنية التي تحدثها التقنيات التكنولوجية.

3- حاجة المكتبة الإعلامية لهذا النوع من الدراسات والإسهام في إثرائها.

4- الحد من التأثيرات السلبية لتكنولوجيا الاتصال والإعلام على الأمن القومي المصري.

5- تتزايد أهمية المشكلة البحثية في ضوء ارتباطها الوثيق باحتياجات المجتمع، لذا كان من الضروري البحث في تلك الظاهرة نظريًا ومنهجيًا والوقوف على المتغيرات التي تدعمها وتكرس تأثيراتها السلبية في المجتمع المصري.

6- أهمية موضوع الأمن القومي والذي يعد بمثابة خط الدفاع والحفاظ على استقرار الوطن وثقافة الدولة المصرية ومبادئها ووحدتها وأمنها وتأثيره على معدلات التنمية الاقتصادية، والاستقرار السياسي والعسكري وعلى استقرار البلاد بصفة عامة.

7- تقدم الدراسة إطاراً مرجعيًا لنقاط القوة والضعف للمنظومة الإعلامية، وفرص وتحديات البيئة الخارجية المؤثرة عليها؛ بالتالي تعد بمثابة مرشد علاجي لجوانب القصور ومواجهة التحديات الخارجية؛ وذلك باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة للتغلب عليها، التي تنعكس على الأمن القومي المصري، وعلى جودة (الإعلاميين) لسوق العمل.

8- من الدراسات البينية التي تجمع عدة تخصصات متباينة، كالجمع بين مجال الإعلام الرقمي والمجال السياسي، والتقني، والقانوني، والأمني.

9- تزايد اهتمام الأجهزة الأمنية في العالم العربي بدراسة ظاهرة الإعلام الجديد، وكيفية الاستفادة منها، فأنشأت العديد من الأجهزة الشرطية في العالم العربي لها مواقع إلكترونية للتفاعل مع المواطنين، للرد على الشائعات وتصحيح المفاهيم الخاطئة لدى الجمهور بهدف الاستقرار السياسي.

10- إدراك دوائر صنع القرار لأهمية دور هذه الوسائل الجديدة؛ لأن تزايد معدلات الشائعات يفقد المواطنين الإيمان بسلطات الدولة ودورها في توفير بيئة آمنة.

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة لوضع تصور مقترح لإستراتيجيات وآليات مواكبة التطور التكنولوجي السريع في مجال الإعلام للحفاظ على الأمن القومي المصري، وفى إطار هذا الهدف هناك عدة أهداف فرعية تسعى الدراسة لتحقيقها، وتتمثل في:

1- الاستفادة من الثورة التكنولوجية الحديثة لصالح تنمية الوطن ورخائه وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2- رصد المتطلبات والآليات اللازمة للارتقاء بالمجال الإعلامي وذلك لمواكبة التطور التكنولوجي السريع، في ضوء متطلبات الأمن القومي المصري، وذلك من خلال الأهداف الآتية: -

أ- تشخيص الوضع الحالي للمجال الإعلامي.

ب- التعرف على المتطلبات اللازمة لتوفير بيئة تعليمية مواكبة للارتقاء بالمنظومة الإعلامية وفق متطلبات الأمن القومي المصري.

ج- رصد آليات تطوير البرامج والخطط الدراسية في ضوء متطلبات القرن الحادي والعشرين وفق متطلبات الأمن القومي المصري.

د- وضع تصور مقترح لإستراتيجية إعلامية لتحقيق متطلبات الأمن القومي المصري.

الدراسات السابقة:

يمثل الاطلاع على الدراسات السابقة والتراث العلمي السابق على الدراسة الحالية أساسا لا غني عنه في التعرف على معلومات حول موضوع الدراسة، وما توصل له الباحثون عالمياً وإقليمياً ومحلياً في مجال الدراسة؛ بما يساعد على تطوير البحث من الناحية النظرية والمنهجية، وفيما يلي عرض لأهم الدراسات السابقة، وقد تم تقسيمها إلى محورين.

المحور الأول: الدراسات التي اهتمت بتوظيف التقنيات والتطبيقات التكنولوجية في المجال الإعلامي:

هدفت دراسة هند يحيي عبد المعطي (2021م) [1]، إلى بحث إمكانية الحفاظ على حياة الصحفيين أثناء الأزمات والكوارث، وإرسال أخبار الكوارث والأزمات للقرّاء فورية باستخدام تقنية الذكاء الاصطناعي، وتنتمي الدراسة إلى الدراسات الوصفية والاستشرافية، وتمثل مجتمع الدراسة في المختصين بمجال الذكاء الاصطناعي، واستخدمت الباحثة أداة

المقابلة المتعمقة، وتوصلت الدراسة إلى أنه يمكن للصحفي استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي أثناء الكوارث والأزمات من خلال تعلم الآلة، ومن أهم الإيجابيات لاستخدام الصحفي تقنية الذكاء الاصطناعي أثناء الأزمات والكوارث بالمؤسسات الصحفية، تأمين حياته، وتوفير وقته وجهده، ومراقبة أماكن صعب الوصول إليها، والإنذار المبكر جداً قبل حدوث أي خطر في أي مكان.

بينما رصدت دراسة عمرو عبد الحميد (2020م)[2] توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إنتاج المحتوى الإعلامي، وإدراك عينة من الجمهور المصري لمصداقية المحتوى المنتج عبر الذكاء الاصطناعي مقارنة بالمحتوى المنتج عبر المحرر البشري، وطبقت الدراسة الميدانية على عينة عمدية مكونة من (400) مبحوث من متابعي الأخبار الاقتصادية، وأشارت النتائج إلى أن أبرز المجالات التي نجحت في توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العمل الإعلامي هي: "الدردشة الآلية عبر المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي " بمتوسط حسابي (4,03)، يليه "التعامل مع البيانات الضخمة" بمتوسط حسابي (4.01)، ثم خاصية "التعرف على وجود الشخصيات بشبكات التواصل الاجتماعي " بمتوسط حسابي(3.99).

وتناولت دراسة Jeannette Panchen (2020م) [3] كيف يمكن أن يكون للذكاء الاصطناعي القدرة على تحليل كميات هائلة من البيانات غير المنظمة، وكيف له أن يساعدنا على التمييز بين محتوى الأخبار المزيفة والحقيقية، وأشارت النتائج إلى أن العناوين فارق قوي في العواطف بين الأخبار المزيفة والحقيقية، وأن عناوين الأخبار المزيفة أكثر سلبية بكثير من عناوين الأخبار الحقيقية، وأن المحتوى النصي للأخبار المزيفة أعلى بكثير في عرض عواطف سلبية محددة، مثل الاشمئزاز والغضب، وأقل في إظهار العواطف الإيجابية، مثل الفرح.

بينما اهتمت دراسة Raghieri, Marco (2019م) [4] بالتعرف على تأثير تكنولوجيا الاتصال الحديثة والذكاء الاصطناعي على العمل الصحفي وعلي أداء الصحفيين في جمع ونشر المعلومات، وقد اعتمدت الدارسة على منهج المسح وأداتي الاستبيان وتحليل المضمون بالتطبيق على صحيفة Daily Express البريطانية، وتوصلت الدارسة إلى وجود تأثير كبير لتكنولوجيا الاتصال على بيئة العمل الصحفي، وأن الذكاء الاصطناعي قد أسهم بشكل كبير في نشر المعلومات التي تقوم المؤسسة الصحفية بإنتاجها.

وتشير دراسة Sylvia M, Chan –Olmsted (2019م) [5] إلى تزايد اعتماد الشركات

العاملة في قطاع الإعلام على أدوات الذكاء الاصطناعي في صناعة الإعلام في توصيات محتوى الجمهور واكتشافه، وإشراكه عبر الواقع المعزز، وتحسين الرسائل، وإدارة المحتوى وإنشائه، وإحصاءات مشاركة الجمهور، والأتمتة التشغيلية؛ لكنها تواجه تحديات كبيرة على صعيد التوازن بين الفعالية والكفاءة، والعنصر البشري والذكاء الاصطناعي.

واستهدفت دراسة Waled Alli&Mohamed Hassoun (2019م) [6] وصف الوضع الراهن للتكنولوجيا ودورها في تجديد الصحافة وتحديثها، والوقوف على الآثار المحتملة على مستقبل الصحفيين جرَّاء توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي، حيث توصلت الدراسة إلى أن تقنيات الذكاء الاصطناعي تمثل تطورًا كبيرًا في بيئة العمل الصحفي في العصر الرقمي، خاصة في ظل قدرتها على التغلب على المشاكل الأساسية التي تواجه الصحافة المعاصرة، ومكافحة الأخبار المزيفة، وتحرير الأخبار وفقًا لسياسة التحرير، وكذلك تخصيص المحتوى.

وتدور دراسة B.T,Series (2019م) [7] حول تطبيقات الذكاء الاصطناعي المستخدمة بالإذاعة والتليفزيون التي أثرت على زيادة الإنتاجية والكفاءة والفرص الإبداعية، ونقل المعلومات إلى المشاهدين بسرعة ودقة تلقائية، وتحسين سير العمل، وإنشاء المحتوى الآلي وربطه بالأرشيف، وذلك بالتطبيق على قناتي BBC,NHK1 ، التي اعتمدت على تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إنتاج فيديوهات ترويجية للبرامج عبر خاصية Automated video digest، إلى جانب تصوير اللقطات الحية عبر كاميرات الدوران، والمصور الآلي داخل الأستوديو، واستخدام خاصية البحث التلقائي في كميات هائلة من المعلومات المتنوعة لتحديد الموضوعات أو الاتجاهات الأكثر صلة لعرضها على المنتجين والمشاهدين اللاحقين، وتطوير تقنيات تحليل الصور لتحديد الشخصيات داخل البرامج التليفزيونية، كما استخدم التليفزيون الياباني مذيع الذكاء الاصطناعي عبر جودة الصوت وخوارزميات التعليم الآلي.

واستهدفت دراسة بسنت عطية (2019م) [8] التعرف على مدى تقبل القائمين بالاتصال في مصر لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال الإعلام، حيث وجدت علاقة ارتباطية دالة إحصائيًا بين المنفعة المدركة وسهولة الاستخدام والنية السلوكية ومجموعة من المتغيرات الأخرى والسمات الديموغرافية، مثل النوع والسن ومستوى الدخل، بالاعتماد على نموذج قبول التكنولوجيا.

وهدفت دراسة فاطمة شرقي (2018 م) [9] أثر التكنولوجيا في إنتاج المعلومة في مضمون الصحافة المكتوبة"، إلى التعرف على اتجاهات الصحفيين نحو استخدام التكنولوجيا الحديثة

في العمل الصحفي، وما هو تأثير ذلك على المحتوى الصحفي المنشور، واعتمدت الباحثة على منهج المسح، حيث قامت بدراسة عينة من الصحفيين الجزائريين قوامها (115) مفردة بحثية، وأشارت اتجاهات الصحفيين إلي أن تلك التكنولوجيا الحديثة أسهمت في سرعة توصيل الأخبار إلى القارئ في جهة بشكل واجه منافسة وسائل الإعلام الأخرى كالراديو والتليفزيون، وصول المعلومات الصحفية إلى القارئ في الوقت المحدد دون تأخير حتى لا تفقد المواد الإخبارية قيمتها، كما أسهمت التكنولوجيا الحديثة من التقليل في التكلفة ومن تصحيح الأخطاء الإملائية والنحوية إلكترونياً، كما أسهمت تلك التكنولوجيا في الوصول إلى سيل متدفق ومتجدد من المعلومات والأخبار من مصادر متنوعة وفي شتي الموضوعات، وبلغات متباينة، قد يعجز العنصر البشري عن القيام بها بنفس السرعة، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أنه نتيجة انخفاض معدلات القراءة، صارت عملية توزيع الصحف الورقية عملية معقدة لذلك اتجهت الصحف إلى البث الإلكتروني عبر الإنترنت مستعينة بالذكاء الاصطناعي الذي يوفر على الصحيفة المبالغ الطائلة لإصدار الصحف الورقية.

فيما سعت دراسة بدرة لعو (2018م) [10] إلى التعرف على مدى فاعلية الهيئة الوطنية للحد من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال لتحقيق الأمن الإلكتروني، باستخدام المنهج التحليلي، للمرسوم الرئاسي رقم 261/15، والمنهج المقارن للتشريعين الفرنسي والإماراتي، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها: أغفل المشروع الجزائري دور الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام ومكافحتها في الحالات الطارئة، كما أغفل ضبط القواعد القانونية الخاصة بالاحتفاظ بالمعلومات المستقاة من خلال أداء الهيئة لمهامها وإتلافها في المرسوم الرئاسي.

بينما رصدت دراسة Raconteur(2018م) [11] استجابة المؤسسات الإعلامية بشكل أسرع لتوقعات الجمهور بالاعتماد على تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وتخفيف حجم العمل والتفاعل بين المحتوى والجمهور والعمليات بشكل أسرع وأفضل، حيث كانت أكثر الطرق شيوعاً في وسائل الإعلام الإخبارية، استخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين توصيات المحتوى بنسبة (59%)، ثم الاعتماد على الآلة والتحول الرقمي في سير العمل بنسبة (39%)، وتحسين أساليب الدعاية والتسويق عبر الإعلانات بنسبة (39%).

المحور الثاني: الدراسات التي تناولت دور الإعلام في الأمن القومي.

هدفت دراسة عبد الخالق زقزوق (2020م) [12] إلى التعرف على كيفية معالجة الأطر الخبرية للشائعات بالمواقع الإلكترونية وتأثيرها على الأمن القومي المصري من حيث الشكل

والمضمون، وتعد الدراسة من الدراسات الوصفية، واستخدمت منهج المسح وأسلوب المقارنة المنهجية، واستخدمت أداة تحليل المضمون المبنية على نظرية الأطر الخبرية، وتمثل مجتمع الدراسة التحليلية في جميع الأعداد التي صدرت من المواقع الإلكترونية للصحف (الأهرام، والوفد، والمصري اليوم). وتم استخدام الأسبوع الصناعي المركب للمواقع الإلكترونية في الفترة من يناير 2016 م إلى يناير 2020 م، وقد بلغ إجمالي عينة الدراسة من أعداد الصحف (192) عددًا لكل صحيفة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التغطية الصحفية لصحف الدراسة غلب عليها طابع التغطية السطحية والبعد عن التغطية المتعمقة للأزمة على قدر كبير من الأهمية، فاتسمت التغطية بالافتقار إلى التحليل والتفسير اللازم لفهم قضية الشائعات وتأثيرها على الأمن القومي، كما افتقرت هذه المعالجة إلى تقديم الخلفيات وربط الأحداث بسياقاتها السياسية مما جعل هذه المعالجة تبدو جزئية ومبتورة ومعزولة عن سياقها؛ مما يطرح إشكالية تتعلق بمدى قدرة هذه المعالجات على الوفاء بحق القارئ في المعرفة والتوعية وتكوين الرأي وتحقيق وظائف الفهم ونشر الثقافة وزيادة مستوى الوعي وأداء دور تنموي فاعل في المجتمع، وأوصت الدراسة بضرورة منح أطر المبادئ الأخلاقية أهمية أكبر في تقديم الأحداث والقضايا وتفسيرها واقتراح الحلول لها .

بينما هدفت دراسة سارة سعيد (2020) [13] إلى التعرف على دور الإعلام المصري في تشكيل معارف طلاب الجامعات نحو قضايا مكافحة الإرهاب وتأثيرها على الأمن القومي، ومدي إدراك طلاب الجامعات لأهم المخاطر التي تهدد الأمن القومي، وتأثيرات اعتماده علي هذه الوسائل كمصدر للأخبار المتعلقة بقضايا الإرهاب وتأثيرها علي الأمن القومي، كما سعت الدراسة إلي استخلاص رؤية مستقبلية في ضوء مقترحات عينة الدراسة لتطوير معالجة وسائل الإعلام لقضايا الإرهاب وتأثيرها علي الأمن القومي. وخلصت الدراسة إلى ارتفاع نسبة اعتماد طلاب الجامعات على الفضائيات المصرية الخاصة كأهم مصدر للمعلومات حول قضايا الإرهاب وتأثيرها على الأمن القومي مقارنة بالمصادر الأخرى،ًكما أكدت الدراسة على وعي عينة الدراسة بخطر الإرهاب وتأثيره على الأمن القومي متأثراً بما تعرضه وسائل الإعلام بهذا الخصوص؛ إلا أن عينة الدراسة اتفقت على استخدام وسائل الأعلام للأسلوب الدعائي وغير المهني في معالجة موضوع الدراسة؛ ما انعكس على نوع تأثيرات هذا الاعتماد التي جاءت وجدانية بالدرجة الأولي

بينما تعرفت دراسة سمير محمد الهاجري (2019م) [14] على دور وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز الوعي الأمني لدي معلمي المرحلة الثانوية في دولة الكويت من خلال

استخدام منهج المسح وتطبيق الاستبيان على عينة قوامها (248) مفردة من المعلمين والمعلمات بدولة الكويت. وتوصلت الدراسة إلى أن دور وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز الوعي الأمني جاءت بدرجة متوسطة، وفي مجال تعزيز الأمن الفكري بدرجة متوسطة وفي مجال تعزيز الأمن الاجتماعي بدرجة متوسطة، وتوصلت إلى وجود فروق تعزي لمتغيرات الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، حول دور وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز الوعي الأمني. وتوصلت الدِّراسة إلى عدد من التوصيات ذات الصلة من أهمها: تفعيل دور شبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز الوعي الأمني لدى المعلمين وجميع فئات المجتمع لتناسب حجم التحديات من خلال تدعيمهما بالصفحات الدينية والوطنية والسياسية والاجتماعية والأمنية بالحد الكافي والمطلوب.

وجاءت دراسة عبدالاله عوض المطيري (2018م) [15] للتعرف على دور الإعلام الرقمي في التوعية بالجرائم الرقمية، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وبالاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج من أبرزها: ضرورة الحاجة لاستخدام منصات الإعلام الرقمي لزيادة درجة الوعي الأمني من خلال توعية الجماهير بالأساليب المتبعة لاستقطاب الشباب في القضايا الفكرية، التركيز على موقع تويتر في نشر التوعية بتلك الجرائم، كما أشارت إلى ضرورة إنشاء وحدات متخصصة مثل الشرطة الإلكترونية للحد من مخاطر تلك الجرائم.

بينما استهدفت دراسة Rubaltelli, E., Scrimin (2018م) [16] لتعرف على ما إذا كان التعرض للصور المرتبطة بالإرهاب يتفاعل مع الفروق الفردية في الحساسية البيئية والاستجابة النفسية للإجهاد لشرح تصور الناس للمخاطر على الأمن القومي، والذي يتم كاحتمال لهجوم إرهابي والرغبة في مقايضة خصوصية الفرد لزيادة الأمن القومي علي عينة قوامها (90) مفردة من الطلبة الجامعين بشكل عشوائي من خلال تعريضهم للصور المتعلقة بالإرهاب مقابل الصور المحايدة، وتوصلت الدراسة إلى بعد مشاهدة الصور، أن عينة الدراسة أجابوا على الأسئلة المتعلقة بتصور المخاطر والاستبيانات، وتم إحداث الإجهاد من خلال اختبار الإجهاد، والذي تم خلاله تسجيل معدل ضربات القلب. وأن احتمالية حدوث هجمات في المستقبل قد تأثرت بالتفاعل بين التعرض للإرهاب والتصوير النفسي وعلم النفس الفسيولوجي للفعالية، في حين أن الرغبة في مقايضة خصوصية الفرد لتحسن الأمن القومي كانت في حالة تأثر من خلال التفاعل بين الإرهاب والتعرض للإرهاب. وتشير الدراسة إلى أن الأفراد الذين يعانون من حساسية عالية وتفاعلية الضغط النفسي يتأثرون بشكل خاص بالصور المرتبطة بالإرهاب.

بينما استهدفت دراسة Chukwuere (2018م) [17] التعرف على آثار وسائل الإعلام الاجتماعية على الأمن القومي من خلال وجه نظر من المنطقة الشمالية والجنوبية الشرقية من نيجيريا من خلال استبيانات عبر الإنترنت لتحديد آثار الفيسبوك والتويتر والواتساب كأدوات للتواصل الاجتماعي على التحديات الأمنية التي تواجه الأجزاء الشمالية والجنوبية الشرقية من نيجيريا. وتوصلت الدراسة إلى أن مناخ نيجيريا الأمني سيء للغاية، وأن مواقع التواصل الاجتماعي لا تمثل تهديدًا للأمن القومي لنيجيريا، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة بن الاستخدام غير الفعال لمواقع التواصل الاجتماعي وتعزيز التهديدات الأمنية في البلاد. كما يتفق المشاركون على أن التحديات الأمنية في نيجيريا لا تتصاعد عندما يتم استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بشكل فعال. ويؤكد تحفيز هاذين السيناريوين على أن تأثيرات مواقع التواصل الاجتماعي من الفيسبوك والتويتر والواتساب على التحديات الأمنية النيجيرية يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية، اعتماداً على الغرض والنية والسبب اللذين يعلقهما المستخدم أثناء الاستخدام.

وجاءت دراسة امل عبد الله العبدولي (2018 م) [18] للتعرف على دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل اتجاهات الشباب نحو قضايا الأمن القومي. من خلال استخدام منهج المسح وتطبيق الاستبيان على عينة قوامها (400) مفردة من الشباب الإماراتي. وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع مستوي اهتمام الشباب الإماراتي بقضايا الأمن القومي ووجود علاقة ارتباطية بين دوافع استخدام الشباب الإماراتي لمواقع التواصل الاجتماعي واتجاهاتهم نحو قضايا الأمن القومي كما توصلت إلى عدم وجود علاقة ارتباطية بن تفاعل الشباب الإماراتي مع قضايا الأمن القومي عبر مواقع التواصل الاجتماعي واتجاهاتهم نحو قضايا الأمن القومي. كما جاءت قضايا الأمن القومي في المقدمة قضايا الأمن الاجتماعي التي يهتم بها الشباب الإماراتي يليها قضايا الأمن السياسي يليها الأمن العسكري وأخيرا الأمن الاقتصادي.

بينما استهدفت دراسة صفاء عادل (2018م) [19] التعرف على المضامين المتعلقة بالعملية الشاملة سيناء 2018 م وكيفية معالجتها في الصفحة الرسمية للمتحدث العسكري المصري على شبكة التواصل الاجتماعي فيسبوك وعلاقتها بالأمن القومي المصري واستخدمت منهج المسح من خلال تحليل مضمون الصفحة الرسمية للمتحدث الرسمي للقوات المسلحة المصرية (من منتصف شهر يناير 2018) لمدة ثلاثة شهور. وتوصلت الدراسة إلى اهتمام الصفحة الرسمية للمتحدث الرسمي للقوات المسلحة المصرية بجهود مكافحة الإرهاب في سيناء على حساب التوعية من ظاهرة الإرهاب. وأن الإعلام الأمني يهدف إلى حث المواطنين على التعاون مع الأجهزة الأمنية وقيامهم بدور إيجابي يعزز جهودها ويؤازرها

في مجالات الأمن ومكافحة الإرهاب والجريمة بشكل عام. كما توصلت الدراسة إلى أن نشر صور العناصر الإرهابية التي تم القضاء عليها أثناء العملية، وصور الأسلحة التي تم العثور عليها مع هذه العناصر علاوة على صور بعض قيادات الجيش ولقاءاتهم مع الجنود، في مقدمة منشورات الصفحة ثم جاءت بعض الاستعدادات العسكرية وبعض البيانات حول العملية والتي يذيعها المتحدث العسكري ومشاهد للقبض على بعض الإرهابين.

واستهدفت دراسة محمد الحافظ جاد (2018م)[20] التعرف علي انعكاسات مواقع التواصل الاجتماعي علي قضايا الأمن القومي السوداني، ومعرفة بعض القضايا السياسية والأمنية المؤثرة علي الأمن القومي وتم تناولها بمواقع التواصل الاجتماعي، من خلال استخدام منهج المسح وتطبيق الاستبيان علي عينة الخبراء في مجال الإعلام والأجهزة الأمنية وبعض الإعلامين المتخصصين في الإعلام الإلكتروني، وتوصلت الدراسة إلى أن المعلومات الكاذبة والشائعات التي تنشرها مواقع التواصل الاجتماعي تؤثر علي الأمن القومي، كما أن تلك المواقع تحتوي أسلوب الحرب النفسية واغتيال الشخصيات المؤثرة وانها أضعفت روح الانتماء للوطن، كما توصلت الدراسة إلي وجود علاقة طردية لمواقع التواصل الاجتماعي علي قضايا الأمن القومي في المجتمع، وأن مواقع التواصل الاجتماعي لديها القدرة علي العمل كمنصات لنشر المحتوي الضار بالأمن القومي.

فيما سعت دراسة Gintaras Sumskas(2018) [21] إلى تحليل تأثير وسائل الإعلام على مفاهيم التهديدات العسكرية على الأمن القومي، وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها أن الجمهور يتأثر بوسائل الإعلام في الغالب بسبب الخلفية العرقية للفرد والتعليم والدخل والمشاركة في الانتخابات والتربية السياسية والتواصل بين الأشخاص حول الموضوعات السياسية، وينعكس ذلك على مفهوم التهديدات العسكرية وتأثيرها على الأمن القومي.

بينما سعت دراسة Senaratne (2017م) [22] إلى الوقوف على أهمية وسائل الإعلام والاتصال على الأمن القومي لسيريلانكا، وخلصت إلى الدور الإعلامي الكبير في مكافحة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها من الظواهر التي تؤثر بشكل أو آخر على الأمن القومي، بالإضافة إلى التوعية الأمنية ضد الجرائم المجتمعية.

وسعت دراسة Gunther (2016 م) [23] إلى دراسة دور وسائل الإعلام في التأثير على تصورات الجمهور بشأن قضايا الأمن القومي، وتم التركيز بشكل أساسي على وسائل الإعلام الشعبية، وتأثيرها على الأمن القومي .وأثبتت الدراسة أن وسائل الإعلام

توفر داعما لسياسات الأمن القومي، والتركيز على التشريعات المتعلقة به وعلى السياسات التي تؤدي إلى توسيع السلطات القضائية وأثبتت الدراسة أن وسائل الإعلام توفر دعم التشريعات المتعلقة به وعلى السياسات التي تؤدي إلى توسيع السلطات القضائية، كما أن وسائل الإعلام لديها قدرة فائقة على التأثير في الرأي العام والجهات الفاعلة غير الإعلامية داخل المجتمع.

واتجهت دراسة برزان منعم صالح (2015م) [24] إلى قياس دور البرامج الأمنية في التليفزيون العراقي التي تخص المواطن والمجتمع العراقي ككل، وذلك من خلال دراسة تحليلية للبرامج الأمنية في القنوات الفضائية العراقية، ودراسة العلاقة بين المضامين الأمنية ومستوى الوعي لدى الجمهور العراقي، وجاءت نتائج الدراسة لتؤكد أن التليفزيون العراقي يقوم بدور كبير في نشر الوعي الأمني، من خلال المضامين الأمنية التي يتم تقديمها من خلال القنوات الفضائية العراقية، وأن القنوات الفضائية العراقية الحكومية تركز على الجانب الإيجابي لإظهار هيبة الحكومة، في حين ركزت القنوات الخاصة على الجوانب السلبية التي يعشها المجتمع العراقي.

واستهدفت دراسة أميرة محمد سيد (2015 م) [25] التعرف على اتجاه النخبة نحو تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن القومي في بعده (السياسي، العسكري، الاقتصادي، الفكري، الاجتماعي)، من خلال استخدام منهج المسح وتطبيق الاستبيان على عينة قوامها (90) مفردة من النخبة. وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع معدلات مساهمة مواقع التواصل الاجتماعي في رفع مستوى الثقافة الأمنية للأفراد، وارتفاع درجة التقييم المتوازن لدي النخبة حول دور مواقع التواصل في التوعية بالأمن القومي. كما أن مواقع التواصل الاجتماعي لا تشكل في حد ذاتها تهديداً للأمن القومي، وإنما المشكلة الحقيقية تتمثل في فكر مستخدميها والقائمين عليها.

بينما تعرفت دراسة إبراهيم بعزيز (2014 م) [26]علي العلاقة بن وسائل الاتصال الجديدة والأمن القومي وتوصلت الدراسة إلى وجود دور لمواقع التواصل الاجتماعي في زعزعة امن و استقرار الدول باعتبار أن مواقع التواصل الاجتماعي أصبحت اليوم من أقوي الوسائل المستعملة لتحقيق أهداف سياسية، فرغم إيجابياتها الكثيرة في مختلف المجالات الثقافية، الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها ذات تأثير سلبى بالغ على استقرار الدول، فقد تم استغلالها في السنوات الأخيرة لإثارة الفوضى في عدة دول عربية وغير عربية كإيران والصين، لذا تم التوصية بوضع استراتيجية جيدة لدراسة وتحليل مضامين مواقع التواصل الاجتماعي والعمل على وضع إستراتيجية اتصالية واضحة تقطع الطريق أمام الإشاعات وحملات الدعاية والتشويه.

واستهدفت دراسة تركي عبد العزيز عبد الله السديري (2014م) [27] التعرف على توظيف شبكات التواصل الاجتماعي في التوعية الأمنية ضد خطر الشائعات من خلال استخدام منهج المسح وتطبيق الاستبيان على عينة قوامها (129) مفردة من العاملين في إدارات العلاقات العامة بقطاعات وزارة الداخلية. وتوصلت الدراسة إلى أن الوقائع الأمنية تشير إلى توظيف شبكات التواصل الاجتماعي في التوعية الأمنية ضد خطر الشائعات بدرجة مرتفعة جداً هي: رفع مستويات فهم أفراد المجتمع السعودي بما يحيط بهم من مخاطر وتهديدات داخلية وخارجية، والرد على الشائعات التي تصف السعوديين بالإرهاب والتطرف، وإغلاق المواقع الإلكترونية المشبوهة التي تبث الشائعات، أما عن الإيجابيات المهمة جداً لتوظيف شبكات التواصل الاجتماعي في التوعية الأمنية ضد خطر الشائعات هي: الوقوف بحزم ضد كل تيارات الإفساد الديني والاجتماعي والفكري التي يتعرض لها أفراد المجتمع السعودي، والمحافظة على عقيدة المجتمع السعودي القائمة على الوسطية، وتنمية الحس الأمني اللازم للرد على الشائعات ودحضها قبل استفحالها. وأوصت الدراسة بفرض رقابة على استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، وحظر ما ينشر عبرها من شائعات.

بينما استهدفت دراسة السيد أبو خطوة وأحمد الباز(2014 م) [28] التعرف على انعكاسات شبكة التواصل الاجتماعي على الأمن الفكري لدى طلبة التعليم الجامعي بمملكة البحرين، من خلال استخدام منهج المسح وتطبيق الاستبيان علي عينة قوامها (104) مفردة من طلبة وطالبات الجامعة الخليجية بمملكة البحرين، وتوصلت الدراسة إلى أن أثر شبكات التواصل الاجتماعي على الأمن الفكري لدى الطلبة بصفة عامة بدرجة متوسطة، مما يؤكد ضرورة العمل على توعية الطلبة في المراحل التعليمية المختلفة باستخدام شبكات التواصل والعمل على تنمية التفكير الناقد لديهم ليتمكنوا من فرز ما يعرض عليهم من أفكار وآراء، وعدم الانسياق وراء الدعوات الهدامة التي تضر باستقرار وأمن المجتمع، وانتهت الدراسة بتقديم تصور مقترح لتوظيف شبكة التواصل الاجتماعي في تفعيل الأمن الفكري لدى طلاب الجامعة بمملكة البحرين.

التعليق على الدراسات السابقة:

- كشفت الدراسات عن عدم وجود دراسات اهتمت بوضع إستراتيجيات لتطوير الإعلام في ظل التطور التكنولوجي السريع لتحقيق متطلبات الأمن القومي.
- على الرغم من التنوع في الموضوعات التي تناولتها الدراسات السابقة بصورة إيجابية على موضع الدراسة، وهو ما يمثل رصيدا معرفياً على موضوع الدراسة؛

إلا أن هذه الدراسة تعد بمثابة دراسة استكماليه للتراث العلمي لتسد الفجوة العلمية في الدراسات التي تتناول موضوع الإعلام والأمن القومي. حيث لاحظ الباحث ندرة الدراسات الإعلامية العربية السابقة التي تتناول قضايا التكنولوجيا والتطور التكنولوجي السريع في المجال الإعلامي وتأثيرها على الأمن القومي.

- اختلفت الدراسات السابقة حول دور وسائل الإعلام في محاربة الإرهاب والوعي الأمني، فمنها من رأى أن الإعلام كان له دور فاعل ومؤثر في محاربة الإرهاب والوعي الأمني، ومنها من رأى أن هذه الوسائل كان لها دور ضعيف وغير مؤثر.

- خلصت أغلب الدراسات العربية إلى ضعف القدرة الإعلامية والكوادر الإعلامية في معالجة قضايا الإرهاب والأمن القومي، وغياب الاستراتيجية الإعلامية لمثل هذا النوع من القضايا.

- توصلت الدراسات العربية والأجنبية إلى وجود تأثير مباشر لوسائل الإعلام على الأمن القومي.

- ركزت الدراسات السابقة في بعض جوانبها على تحديد مفهوم الأمن، وأهميته لحياة أفراد المجتمع، وأكدت أيضًا على أهمية الحاجة إليه كواحد من أهم مكونات المجتمع.

وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في تحديد الأبعاد الموضوعية للدراسة بشكل دقيق، تحديد عناصر المشكلة ومتغيراتها، التعرف على أهم المناهج والأساليب البحثية المستخدمة وكيفية توظيفها لخدمة أهداف الدراسة.

تساؤلات الدراسة:

سعت الدراسة إلى الإجابة عن تساؤل رئيس ممثل في كيفية مواكبة التطور التكنولوجي السريع في مجال الإعلام لتحقيق متطلبات الأمن القومي المصري، ويتفرع من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية، وتتمثل في: -

- ما آليات الإستراتيجية المقترحة لمواكبة التطور التكنولوجي السريع في مجال الإعلام لتحقيق متطلبات الأمن القومي المصري؟

- ما نقاط الضعف والقصور في إداء الإعلام؟

- ما الأهداف والغايات الاستراتيجية التي يجب أن تسعي إليها وسائل الإعلام إلى تحقيق متطلبات الأمن القومي في ضوء واقعها الراهن؟

- ما أبعاد ومرتكزات الإستراتيجية المقترحة لمواكبة التطور التكنولوجي السريع في مجال الإعلام؟
- ما إشكالات وعقبات وضع الإستراتيجية المقترحة لمواكبة التطور التكنولوجي السريع في مجال الإعلام لتحقيق متطلبات الأمن القومي المصري؟

نوع الدراسة:

تنتمي الدراسة إلى حقل الدراسات الوصفية الاستشرافية لوضع رؤية استراتيجية متعددة الأبعاد لمواكبة التطور التكنولوجي السريع في المجال الإعلامي وذلك لتحقيق متطلبات الأمن القومي المصري، من خلال رصد أساليب وأسباب وتهديدات تلك التطور التكنولوجي السريع، تمهيداً لاستشراف إستراتيجية للحد من تلك التهديدات ومواكبة ذلك التطور التكنولوجي السريع من خلال دراسة ميدانية على الخبراء والمتخصصين.

مناهج الدراسة:

في ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي سعت لتحقيقها، اعتمدت الدراسة على عدة مناهج متكاملة، وتتمثل في:

- **منهج المسح**: من خلال المسح الميداني ويعد هذا المنهج أنسب المناهج العلمية ملاءمة لهذه الدراسة، حيث يستهدف المنهج تسجيل وتفسير الظاهرة في وضعها الراهن، بعد جمع البيانات اللازمة والكافية عنها، والذى يعد جهداً علمياً منظماً للحصول على البيانات بغرض وصف وتحليل الظاهرة محل الدراسة وبذلك تستخدم الدراسة الحالية منهج المسح الذي يعد الطريقة الأكثر ملاءمة لتحقيق أهداف الدراسة والتي تنفذ عن طريق جمع المعلومات من الخبراء والمتخصصين بموضوع الدراسة، يكون جمع المعلومات عادة بشكل مباشر، ويتم عن طريق الاستبيان والمقابلة الشخصية.
- **المنهج الوصفي التحليلي:** وذلك لوصف وتحليل الظاهرة موضع الدراسة بمختلف أبعادها للوصول إلى نتائج تفيد في إعداد الاستراتيجية المقترحة.
- **المنهج الاستقرائي:** الذي يقوم على تبني رؤية مستقبلية للواقع المأمول فيه ووضع رؤية استراتيجية فعالة لمواكبة التطور التكنولوجي السريع في مجال الإعلام وذلك لتحقيق الأمن القومي المصري.

مجتمع الدراسة:

انسجامًا مع أهداف ومتطلبات الدارسة بأن متطلبات الأمن القومي ليست مقتصرة فقط على الأكاديميين وحدهم باعتبارها ظاهرة متشعبة ومتعدة الأبعاد حيث تم التطبيق الفعلي على عينة عمدية حصصيه، انقسمت العينة إلى فئتين **(الفئة الأولي)** والمتمثلة في الخبراء والأكاديميين (الإعلام، التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، الأمن القومي)، اما **(الفئة الثانية)** المتمثلة في العاملين بالمجال الإعلامي بشكل عام، وقد قام الباحث بعد ذلك بعمل مقابلات متعمقة بنسبة 10% من حجم العينة، حيث بلغت المقابلات حوالي 20 مقابلة وذلك من أجل وضع الإستراتيجية المقترحة وفقاً للمجالات الزمنية المختلفة للإستراتيجية.

عينة الدراسة:

باعتبار أن مجتمع البحث مكون من فئتين، الأولى (الخبراء) والثانية (العاملين في المجال الإعلامي) فقد اختار الباحث عينتين تمثلت بالآتي:

أ- العينة الأولي وخصائصها (الخبراء):

في إطار المناهج المستخدمة اعتمدت الدراسة على أسلوب المسح بالعينة العمدية الحصصيه على النخبة من الخبراء والأكاديميين والمتخصصين في مجال الإعلام والأمن القومي والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، وتم سحب عينة عمدية قوامها (73) مفردة ممثلة للنخب المصرية، ولمعرفة خصائص عينة الدراسة من الخبراء المشاركين في العينة العمدية من حيث الدرجة العلمية، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، يستعرضها الباحث كما هو موضع في جدول رقم (1).

جدول رقم (1) يوضح خصائص عينة البحث من الخبراء والأكاديميين المشاركين

خصائص العينة	المستوي	العدد	النسبة المنوية
الدرجة العلمية	أستاذ دكتور	14	%19.1
	أستاذ مساعد	13	%17.8
	دكتور	31	%42.4
	ماجستير	15	%20.5
	الإجمالي	73	%100
المسمى الوظيفي	عميد	3	%4.1
	وكيل كلية	1	%1.3
	رئيس قسم	5	%5.4
	عضو هيئة تدريس	64	%87.6
	الإجمالي	73	%100
سنوات الخبرة	16 سنة فأكثر	30	%41
	11-15 سنة	19	%26
	6-10 سنوات	20	%27.3
	5 سنوات فاقل	4	%5.4
	الإجمالي	73	%100

التخصص	الإعلام	50	%68.4
	الأمن القومي	15	20.5
	التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي	8	%10.9
	الإجمالي	73	%100

ب- **العينة الثانية وخصائصها (العاملين بالمجال الإعلامي):**

أجريت الدراسة على عينة عمدية من الإعلاميين العاملين بالمجال الإعلامي بلغ عددها (127 مفردة) كما هو موضع في جدول رقم (2): -

جدول رقم (2) يوضح خصائص عينة الدراسة وسماتها

الخبرة في مجال العمل	**ك**	**%**
15 سنة فأكثر	85	66.9
من 10 لأقل من 15 سنة	25	19.6
من 5 سنوات لأقل من 10 سنوات	17	13.3
المجموع	127	%100
المؤهل الدراسي		
	ك	%
بكالوريوس/ ليسانس	32	25
تمهيدي ماجستير	21	16.5
ماجستير	34	26.7
دكتوراه	40	31.4
المجموع	127	%100
وظيفة القائم بالاتصال		
	ك	%
مذيع	2	1.5
محرر صحفي	31	24.4
رئيس قسم	10	7.8
محرر متخصص بشبكات التواصل الاجتماعي	15	11.8
مدير تحرير	8	6.2
محرر محتوى رقمي	12	9.4
منتج/ محرر فيديو	7	5.5
رئيس تحرير تنفيذي	9	7
منتج/ محرر صوت	2	1.5
مصور (صحفي/ تليفزيوني)	8	6.2
مصمم وسائط متعددة	12	9.4
مخرج (صحفي/تليفزيوني)	11	8.6
المجموع	127	100

أدوات الدراسة: طبقًا لنوعية الدراسة وأسلوبها وأهدافها، تمثلت أدوات الدراسة في:

- صحيفة الاستبيان والمقابلة باعتبارهم من أنسب الأدوات للدراسة.

- فحص الوثائق للأبحاث والدراسات والكتب العلمية العربية والإنجليزية والتي تم الإفادة منها في وضع معالم الاستراتيجية المقترحة.
- أداة التحليل الاستراتيجي (SWOT analysis):لرصد نقاط القوة والضعف لمنظومة الإعلام، وللوقوف على الفرص والتهديدات المحيطة بها من قبل البيئة الخارجية

حدود الدراسة: اقتصرت الدراسة الحالية على الحدود الآتية:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على وضع استراتيجية مقترحة لمواكب التطور التكنولوجي السريع في مجال الإعلام لتحقيق متطلبات الأمن القومي المصري.
- **الحدود البشرية:** اقتصرت الدراسة على أساتذة الإعلام، والصحفيين والإعلاميين العاملين بالمجال الإعلامي، والخبراء والمتخصصين في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والأمن القومي.
- **الحدود المكانية:** اقتصر البحث على جمهورية مصر العربية فقط.
- **الحدود الزمنية:** تم تطبيق الدراسة في عام 2022م مع تقديم رؤية استشرافية حتى عام 2035م.

أساليب المعالجة الإحصائية:

تم استخراج التكرارات والنسبة المئوية والوزن النسبي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الاستبيان وفقًا لاستجابات عينة الدراسة من تطبيق الاستبيان، وذلك للإجابة على تساؤلات الدراسة وتحقيقًا لأهدافها.

مصطلحات الدراسة:

1- الإستراتيجية (Strategy):

الإستراتيجية لغة: يعود جذورها إلى الأصل الإغريقي (Strategeos)، وهو يعني علم الجنرال، كما يعني قيادة فن الحرب، لذا فإن نقل المصطلح إلي حق الإدارة سيعني بصورة واضحة أنه: "فن القيادة أو الإدارة"، فالاستراتيجية بالمعني العام التخطيط بعيد المدى الذي يتم فيه الربط بين الأهداف والإمكانات المتاحة، وأصبح التخطيط الإستراتيجي الشامل أو القومي هو الوسيلة التي تحقق بها الأمم أمنها (29).

والإستراتيجية الإعلامية هي عملية اختيار أفضل البدائل والوسائل لتحقيق أهداف محددة لأي مجتمع على المستوي الوطني، وهناك علاقة متبادلة بين الأهداف والوسائل، فاختيار هدف معين يعني أنه قد يؤثر على مجموعة معينة من الوسائل دون غيره واختيار هذه الوسائل قد يؤثر على اختيار الأهداف

في مرحلة قادمة، وبذلك نري أن اختيار الأهداف والوسائل هو عملية مستمرة، فيما يعتبر وسيلة في مرحلة ما يمكن أن يكون هدفاً في مرحلة أخري، ولعل من أهم شروط الإستراتيجية الإعلامية هي وضوح الأهداف وتكاملها وتناسقها[30].

وتترجم الإستراتيجية الإعلامية الأهداف العامة للسياسية الإعلامية إلى أهداف أكثر تحديداً، فهمي تحدد الأساليب والبدائل التي يمكن عن طريقها تنفيذ الأهداف البعيدة المدي، وتتحد الأولويات للخطط القصيرة المدي، وتترجم بذلك إلى إجراءات تخدم الخطة العامة من ناحية، والخطط القصيرة في نفس الوقت [31] .

2- الأمن القومي:

الأمن القومي كمصطلح يأتي معرباً من الدول الأوروبية والتي استخدمت مصطلح (National Security)، وظهرت العديد من المصطلحات المعبرة عن القومية بدون وضع تعريف واحد لها ، إلى أن جاء الأمريكي (والتر ليبمان (Walter Lippmann) عام 1943م بمفهوم قال فيه "أن الدولة تكون آمنه لا تحتاج إلى التضحية بمصالحها المشروعة في سبيل تجنب الحرب، وأنها في حالة التحدي قادرة على حماية مصالحها بشن الحرب " معبراً عن الفكرة السائدة حينها أن الأمن القومي يعنى القوة العسكرية التي تحمى الدولة من التهديدات الخارجية، إلا أنه بدأ التنظير الفعلي للأمن القومي بالولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب في أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث تم أخذه كمادة للدراسة، وفي عام 1947م بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، أسست الولايات المتحدة الأمريكية مجلس الأمن القومي الأمريكي وهو الأمر الذي أدى إلى تنظيم السلوك الخارجي الأمريكي وفقاً لهذا المفهوم، وتبنته معظم دول العالم مع ربطه بظروفها الخاصة وفق مصالحها، حيث أصبحت الحاجه ملحه لجميع الدول لتعريف صياغة الأمن القومي وقد شاعت مفاهيم عدة في إطاره [32]، ومن أبرزها الآتي :تعريف هنري كسينجر:Henry Kiesinger وزير الخارجية الأمريكية الأسبق والذي يرى "أن الأمن القومي يعنى التصرفات التي يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء"، وتعرفه كلية الدفاع الوطني بأكاديمية ناصر العسكرية العليا بأن "الأمن القومي قدرة الدولة على توفير أكبر قدر ممكن من الحماية والاستقرار للعمل الوطني والقومي في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأيدلوجية والعسكرية والبيئية والمعلوماتية في الدولة ضد كافة أنواع التهديدات الداخلية والخارجية سواء إقليميه أو عالمية".

نتائج الدراسة:

أجريت الدراسة الحالية بهدف وضع تصور مقترح لإستراتيجية إعلامية لمواكبة التطور

التكنولوجي السريع في مجال الإعلام لتحقيق متطلبات الأمن القومي المصري، انطلاقا من تحليل الواقع الراهن لما يؤديه من أدوار هامة وأنشطة في ظل التطور التكنولوجي السريع، وقد قام الباحث بتنفيذ مجموعة من اللقاءات مع عينة الدراسة لتحليل الواقع الراهن لأداء الإعلام وتمت صياغة رؤية ورسالة للإستراتيجية الإعلامية المقترحة بما يتفق مع التوجهات العامة للدولة المصرية، كما تم تحديد أهداف الإستراتيجية الإعلامية المقترحة في ضوء واقعها الراهن؛ سعيا للوصول إلي أولويات للعمل الإعلامي بما يتفق مع متطلبات الأمن القومي المصري.

1- مدي وجود إستراتيجية مقترحة لمواكبة التطور التكنولوجي السريع في مجال الإعلام لتحقيق متطلبات الأمن القومي المصري.

كشفت النتائج أن هناك إجماعاً على عدم وجود إستراتيجية مقترحة لمواكبة التطور التكنولوجي السريع في مجال الإعلام لتحقيق متطلبات الأمن القومي المصري، حيث أكدت نسبة 97% من عينة الدراسة على عدم وجود إستراتيجية إعلامية لمواكبة التطور التكنولوجي السريع في مجال الإعلام لتحقيق متطلبات الأمن القومي المصري، بينما 3% من عينة الدراسة لا يدري إذا كانت موجودة تلك الاستراتيجية أم غير موجودة.

جدول رقم (3) يوضح استجابات الخبراء والمتخصصين لدرجة أهمية المتطلبات السياسية للإستراتيجية الإعلامية المقترحة

العبارة	درجة الموافقة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
	موافقة		موافق إلى حد ما		غير موافق				
	ك	%	ك	%	ك	%			
تشكيل لجنة متخصصة لمتابعة التطورات السريعة في المجال الإعلامي عالمياً لمواكبة ومتابعة البيئة الدولية في هذا المجال	100	50	70	35.0	30	15	2.35	.728	1
تكثيف التعاون الدولي مع كافة الدول ذات الصلة بالمجالات التكنولوجية المختلفة وحثها على إمداد مصر بكل تلك التقنيات والتكنولوجيا	101	50.5	60	30	39	19.5	2.31	.779	2
استكمال منظومة التشريعات والقوانيين اللازمة لمواكبة التغيرات التكنولوجية	101	50.5	55	27.5	44	22	2.23	.855	3
تأكيد وحدة وتكامل العمل الإعلامي بكافة وسائله	93	46.5	65	32.5	42	21	2.14	.880	4
تقوية شبكة مكاتب الإعلام الخارجي	85	42.5	61	30.5	54	27	2.12	.848	5
صياغة سياسة إعلامية تدعم تماسك الجبهة الداخلية والوحدة الوطنية	78	39	62	31	60	30	2.01	.783	6
السعي لإطلاق قناة فضائية مصرية عالمية تليق بمكانة مصر دولياً	84	42	74	37	42	21	1.95	.890	7

يتضح من مؤشرات الجدول السابق ارتفاع درجة موافقة المبحوثين على الرؤية الاستراتيجية المقترحة لمواكبة التطور التكنولوجي السريع في المجال الإعلامي لتحقيق متطلبات الأمن القومي المصري في البعد السياسي وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات المحور ما بين (2.35- 1.95)، وجاء أعلى متوسط لعبارة تشكيل لجنة متخصصة لمتابعة التطورات السريعة في المجال الإعلامي عالمياً لمواكبة ومتابعة البيئة الدولية في هذا المجال بمتوسط حسابي 2.35، وبلغ معامل الانحراف المعياري 728، في حين حصلت عبارة السعي لإطلاق قناة فضائية مصرية عالمية تليق بمكانة مصر دولياً على أقل متوسط حسابي بنسبة 1.95، وبلغ معامل الانحراف المعياري890.، وهذا مؤشر على تعدد الأسباب للاستراتيجية السياسية بالمجال الإعلامي، الأمر الذي يتطلب ضرورة الوقوف على تلك الأسباب ودراستها لوضع استراتيجية علاجية ووقائية فعالة للحد من مخاطر تلك التقنيات التكنولوجية في ظل التحول الرقمي وتطور التقنيات ووسائل تخزين المعلومات بشكل متسارع من خلال توعية المجتمع من خلال حملات إعلامية ممنهجة بخطورة تلك الجرائم بكافة وسائل الإعلام المختلفة، لأن الأمن القومي للدول مرتبط بقدرتها على حماية بياناتها وأسرارها والتصدي للهجمات المحتملة على البنية التحتية والشائعات والأخبار المزيفة.

جدول رقم (4) يوضح استجابات الخبراء والمتخصصين لدرجة أهمية المتطلبات الاقتصادية للإستراتيجية الإعلامية المقترحة

العبارة	درجة الموافقة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
	موافقة		موافق إلى حد ما		غير موافق				
	ك	%	ك	%	ك	%			
حملات توعية للمواطنين من أجل توضيح حقيقة ما يحدث من إصلاحات اقتصادية	88	44	75	37.5	37	18.5	2.26	.750	1
حرص وسائل الإعلام على إبراز جهود الدولة في توفير الاحتياجات الأساسية	88	44	69	34.5	43	21.5	2.23	.779	2
إعادة النظر في مضمون البرامج التى لها بعد اقتصادي	89	44.5	53	26.5	58	29.0	2.16	.845	3
فتح باب الشراكة مع الدول الشقيقة والصديقة في مجال الاستثمار في مجال الإعلام	104	52	25	12.5	71	35.5	2.1650	.92306	3
زيادة الميزانية المخصصة للأعلام الوطني لمواجهة المشكلات التى تعاني منها المؤسسات الإعلامية المملوكة للدولة	86	43	57	28.5	57	28.5	2.15	.835	4
تفعيل الأدوات القانونية لضمان عدم قيام القنوات الخاصة التى يسيطر عليها رجال الأعمال لتحقيق المصالح الخاصة لمالكيها	70	35	80	40	50	25	2.10	.770	5
العمل مع المنتدى الاقتصادي العالمي من خلال مجالس المستقبل العالمية	102	51	7	3.5	91	45.5	2.0550	.98326	6

ضمان توفير بيئة جاذبة للشركات العاملة في مجال المجال التكنولوجي تسهم في تجاوز التحديات	99	49.5	10	5	91	45.5	2.0400	.97630	7
تبني سياسة إعلامية ترويجه تستهدف جذب المزيد من الاستثمارات بتوضيح المناطق الصالحة للاستثمار والمجالات المتاحة للاستثمار	83	41.5	26	13	91	45.5	1.9600	.93422	8
تنظيم مؤتمرات إعلامية لاستعراض ما حققته الدولة المصرية في المجال الاقتصادي	82	41	25	12.5	93	46.5	1.9450	.93614	9
الالتزام بسرعة نشر الحقائق قبل تأثير الشائعات على المؤسسات المالية والنقدية المصرية.	89	44.5	7	3.5	104	52	1.9250	.98193	10
تخصيص مساحات إعلامية كافية على كافة القنوات التلفزيونية والإلكترونية لما تنجزه المؤسسات العسكرية من نجاحات	85	42.5	9	4.5	106	53	1.8950	.97402	11

يتضح من مؤشرات الجدول أهمية الاستراتيجية الإعلامية المقترحة في البعد الاقتصادي لمواكبة التطور التكنولوجي السريع في المجال الإعلامي، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات المحور ما بين (2.26- 1.89)، وجاء أعلى متوسط لعبارة حملات توعية للمواطنين من أجل توضيح حقيقة ما يحدث من إصلاحات اقتصادية بمتوسط حسابي 2.26، وبلغ معامل الانحراف المعياري 750، في حين حصلت عبارة تخصيص مساحات إعلامية كافية على كافة القنوات التلفزيونية والإلكترونية لما تنجزه المؤسسات العسكرية من نجاحات على أقل متوسط حسابي بنسبة 1.89، وبلغ معامل الانحراف المعياري 97402 .

جدول رقم (5) يوضح استجابات الخبراء والمتخصصين لدرجة أهمية المتطلبات الاجتماعية للإستراتيجية الإعلامية المقترحة

العبارة	درجة الموافقة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
	موافقة		موافق إلى حد ما		غير موافق				
	ك	%	ك	%	ك	%			
تدشين حملات إعلامية للترويج للثقافة والسياحة المصرية	111	55.5	36	18	53	26.5	2.2900	.86000	1
التركيز على مضمون الرسالة الإعلامية على القضايا التي تهم المواطن	106	53	36	18	58	29	2.2400	.87535	2
عمل صندوق خاص لدعم وتمويل تطبيقات والتقنيات التكنولوجية	104	52	25	12.5	71	35.5	2.1650	.92306	3
الاستثمار في رأس المال البشري	99	49.5	33	16.5	68	34	2.1550	.90280	4
بناء فريق رقمي لإعداد إستراتيجية رقمية تقود جميع الأنشطة المجتمعية	93	46.5	36	18	71	35.5	2.1100	.90109	5
التواصل مع الإعلام الخارجي من خلال المخاطبة الجادة	88	44	35	17.5	77	38.5	2.0550	.90890	6

مواجهة سلبيات تقنيات التكنولوجيا التي لا يتم مواجهاتها بالتوجهات الأمنية فقط	82	41	78	39	40	20	2.0200	.89645	7
ضرورة تفعيل الرقابة على وسائل التواصل الاجتماعي	86	43	58	29	56	28	2.0200	.89645	7
تحديث الخطاب الإعلامي ليواكب المتغيرات الحديثة للمجتمع المصري	83	41.5	36	18	81	40.5	2.0100	.90776	8
توعية فئات المجتمع المختلفة بالمصالح العليا للوطن وسياساته الداخلية والخارجية	78	39	40	20	82	41.0	1.9800	.89645	9
مجابهه تداعيات حملات الإعلام الخارجي التي تهدف إلى التشكيك في دور ومصداقية مؤسسات الدولة المختلفة	70	35	51	25.5	79	39.5	1.9550	.86412	10
التوعية بأهمية المعلومات وأن هذه المعلومات أحد ركائز الأمن القومي	69	34.5	44	22	87	43.5	1.9100	.88078	11
إنشاء اتحاد علوم البيانات بين الجامعات المصرية ومراكز البحوث وبعض القطاعات الصناعية	73	36.5	37	18.5	90	45	1.9150	.90102	11
افتتاح مراكز ثقافية مصرية في جميع الدول على المستوى العربي والإفريقي	56	28.0	35	17.5	109	54.5	1.7350	.87096	12

من الرصد السابق لبيانات الجدول تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات المحور ما بين (2.29- 1.7)، وجاء أعلى متوسط لعبارة تدشين حملات إعلامية للترويج للثقافة والسياحة المصرية بمتوسط حسابي 2.29، وبلغ معامل الانحراف المعياري 0.860، في حين حصلت عبارة افتتاح مراكز ثقافية مصرية في جميع الدول على المستوى العربي والإفريقي على أقل متوسط حسابي بنسبة 1.73، وبلغ معامل الانحراف المعياري 0.870.

جدول رقم (6) يوضح استجابات الخبراء والمتخصصين لدرجة أهمية المتطلبات الإعلامية للإستراتيجية المقترحة

العبارة	درجة الموافقة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
	موافقة		موافق إلى حد ما		غير موافق				
	ك	%	ك	%	ك	%			
تطوير الهيئة العامة للاستعلامات، وتفعيل المواقع الإلكترونية الموجهة	96	48	44	22	60	30.0	2.1800	.86681	1
السعي لامتلاك التكنولوجيا الحديثة لتطوير الذات في المجال الإعلامي، وتدريب الإعلاميين بشكل دوري ومستمر للنهوض بالمستوى المهني والتقني لكل وسائل الإعلام	93	46.5	39	19.5	68	34.0	2.1250	.89070	2
وضع ضوابط لاختيار القيادات الإعلامية تتضمن القدرة على حسن الإدارة والابتكار والتطوير المهني	92	46	30	15	78	39.0	2.0700	.92160	3

توفر الإرادة لدى القائمين على إدارة الهيئات الإعلامية والمؤسسات القومية المنوط بهم تنفيذ الإستراتيجية الإعلامية لتحقيق متطلبات الأمن القومي المصري	88	44	33	16.5	79	39.5	2.0450	.91496	4
صياغة لائحة داخلية للمؤسسات الإعلامية أو قانون للإعلام، تطبق على جميع وسائل الإعلام كل حسب اختصاص	74	37	51	25.5	75	37.5	1.9950	.86529	5
جعل الإعلام قطاع منتج مساهم في الدخل القومي للدولة من خلال التكنولوجيا الحديثة، واستخدام وسائل الذكاء الاصطناعي	74	37	49	24.5	77	38.5	1.9850	.87096	6
هيكلة المؤسسات الإعلامية وجميع قطاعاتها، بما يتناسب مع التطور التكنولوجي لضمان متطلبات الأمن القومي مع ضمان حقوق العاملين بكل القطاعات	76	38	36	18	88	44	1.9400	.90582	7
تكوين لوبي إعلامي من المصريين بالخارج يكون درعًا وسيفًا في خدمة القضايا الوطنية	68	34	15	7.5	117	58.5	1.7550	.93237	8

يوضح الجدول السابق مؤشرات أهمية الاستراتيجية الإعلامية المقترحة بالبعد الإعلامي لمواكبة التطور التكنولوجي السريع في المجال الإعلامي لتحقيق متطلبات الأمن القومي المصري، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات المحور ما بين (2.18- 1.7)، وجاء أعلى متوسط لعبارة تطوير الهيئة العامة للاستعلامات، وتفعيل المواقع الإلكترونية الموجهة بمتوسط حسابي 2.18، وبلغ معامل الانحراف المعياري 0.866، في حين حصلت عبارة تكوين لوبي إعلامي من المصريين بالخارج يكون درعًا وسيفًا في خدمة القضايا الوطنية على أقل متوسط حسابي بنسبة 1.75، وبلغ معامل الانحراف المعياري 0.932 .

جدول رقم (7) يوضح استجابات الخبراء والمتخصصين لدرجة أهمية المتطلبات العسكرية للإستراتيجية الإعلامية المقترحة

العبارة	درجة الموافقة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
	موافقة		موافق إلى حد ما		غير موافق				
	ك	%	ك	%	ك	%			
تدريب كوادر متخصصة على استخدام الحرب النفسية لمواجهه العدو بنفس سلاحه	165	82.5	26	13	9	4.5	2.6950	.68873	1
بناء إعلام حربي حديث ومتطور سواء من حيث المنهج أو من حيث الوسائل المستخدمة سواء كانت مسموعة أو مرئية أو مقروءة وذلك من خلال إطلاق قنوات للإعلام الأمني وتكثيف الوعي الأمني	134	67	57	28.5	9	4.5	2.3850	.90046	2
التوسع في نشر فكرة الإعلام العسكري والأمني إقليميًا	133	66.5	58	29.0	9	4.5	2.3750	.90469	3

الحرص على عدم تداول معلومات أمنية خاطئة، والتي تهدف إلى إحداث حالة من البلبلة وعدم الاستقرار	111	55.5	80	40	9	4.5	2.1550	.96729	4
نقل الصورة الصحيحة عن دور ومهمة القوات المسلحة وقتي السلم والحرب	96	48	68	34	36	18.0	2.1400	.89690	5
تبني مصر لمبادرات وحملات إعلامية	110	55	81	40.5	9	4.5	2.1450	.96885	5
عقد دورات تدريبية مشتركة بين أعضاء المؤسسات الإعلامية المدنية وأعضاء إدارات الإعلام العسكرية والشرطية	92	46	65	32.5	43	21.5	2.1350	.87785	6
توعية بأهمية الحفاظ على المعلومات التي تتناول الأوضاع السياسية والحربية والاقتصادية	104	52	87	43.5	9	4.5	2.0850	.97598	7
تنسيق السياسات الإعلامية بين مختلف وسائل الإعلام وبين الإعلام الأمني	83	41.5	81	40.5	36	18.0	2.0100	.90776	8
تفعيل استخدام التقنيات التكنولوجية في تحليل البيانات الضخمة	78	39.0	86	43.0	36	18.0	1.9600	.90692	9
إنشاء وحدات إعلامية (جيش الكتروني)، تكون مهمته الرصد والتصدي لاستهداف الأمن القومي المصري، سواء على شبكة الإنترنت أو مواقع التواصل الاجتماعي	95	47.5	69	34.5	36	18.0	1.8700	.89841	10

يتضح من مؤشرات الجدول السابق ارتفاع درجة موافقة المبحوثين على الرؤية الاستراتيجية المقترحة لمواكبة التطور التكنولوجي السريع في المجال الإعلامي لتحقيق متطلبات الأمن القومي المصري في البعد العسكري وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات المحور ما بين (2.69-1.87)، وجاء أعلى متوسط لعبارة تدريب كوادر متخصصة على استخدام الحرب النفسية لمواجهه العدو بنفس سلاحه بمتوسط حسابي 2.69، وبلغ معامل الانحراف المعياري 0.688، في حين حصلت عبارة إنشاء وحدات إعلامية (جيش إلكتروني)، تكون مهمته الرصد والتصدي لاستهداف الأمن القومي المصري، سواء على شبكة الإنترنت أو مواقع التواصل الاجتماعي على أقل متوسط حسابي بنسبة 1.87، وبلغ معامل الانحراف المعياري 0.898

الرؤية الإستراتيجية المقترحة لمواكبة التطور التكنولوجي السريع في مجال الإعلام لتحقيق متطلبات الأمن القومي المصري:

بعد أن انتهي الباحث من عمل المقابلات المتعمقة مع (20) مفردة من عينة الدراسة توصل الباحث إلي الرؤية الإستراتيجية المقترحة لمواكبة التطور التكنولوجي السريع في مجال الإعلام من أجل تحقيق متطلبات الأمن القومي المصري، كما انطلقت الرؤية الاستراتيجية من واقع خلاصة تحليل نتائج آراء الخبراء والمتخصصين– عينة الدراسة - التي حصلت على نسبة توافق عالية، ومن واقع توصيات الدراسات السابقة، وتحليل الوثائق المتعلقة

بالأبحاث والكتب العلمية والتقارير الدولية، الخاص بالمخاطر والتهديدات العالمية التي تناولت الأمن القومي واستراتيجيات الدول في تبني التقنيات التكنولوجية، واستراتيجية مصر (2030) التي أعلنتها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وفق منهجية التخطيط الاستراتيجي ورؤية مصر 2030، وتم بناء الإستراتيجية المقترحة وفق منهجية التخطيط الاستراتيجي وذلك من خلال خطوات رئيسية؛ وهي (تحليل الواقع، صياغة التوجهات الاستراتيجية، تحديد الأهداف التفصيلية) وذلك على النحو التالي:

الهدف الرئيسي للإستراتيجية الإعلامية المقترحة:

تعظيم دور وسائل الإعلام المختلفة للقيام بدورها في تحقيق متطلبات الأمن القومي المصري، عن طريق توحيد الهدف والمفاهيم وصياغة آلية إعلامية قوية وواضحة بنظام مؤسسي محترف لامتلاك أدوات التأثير، لحماية أمن واستقرار الدولة وكيانها على المستوى الداخلي، وتأمين مصالحها على المستوى الإقليمي (عربيًا وإفريقيًا) والدولي، ولعب دور فاعل كأحد عناصر قوى الدولة الشاملة، ومساندة مجالات الدولة المختلفة في حماية الأمن القومي، وتحويل قطاع الإعلام لقطاع منتج يساهم في الدخل القومي المصري من خلال استغلال قدراته الملموسة وغير الملموسة.

ركائز الإستراتيجية الإعلامية المقترحة (نقاط القوة):

يواجه الإعلام المصري العديد من الصعوبات، التي تحد من القيام بدور فاعل في الحفاظ على الأمن القومي للدولة، إلا أنه يمتلك مقومات إعلامية رغم توقفها عن التطور، لذا كان من الضروري وضع إستراتيجية لتعظيم الاستفادة من تلك المقومات على الوجه الأكمل، خاصة أن الإعلام مر بفترة من الضعف في الأداء بشكل واضح، ظهر بعد أحداث يناير 2011م، وما تعرضت له من مخططات كادت أن تنجح في هز أركان الدولة المصرية، وكادت أن تؤدى إلى نجاح مخطط تقسيم المنطقة العربية وتنفيذ أجندات أجنبية، ليس في مصر فقط ولكن في المنطقة العربية كاملة، حيث تمتلك مصر إمكانات كبيرة وحقيقية في جميع المجالات يمكن البناء عليها وتؤهلها لتنفيذ إستراتيجية إعلامية ناجحة تستطيع من خلالها تحقيق متطلبات الأمن القومي المصري **وهي كالتالي:**

أ- في البعد السياسي:

- تمتلك مصر قيادة سياسية واعية، لها إرادة وخطة إستراتيجية ورؤية مستقبلية في جميع المجالات، وتسعى إلى استعادة ثقة الشعب المصري متبعة أسلوب الشفافية والمصارحة والمعلومات الموثوقة.

• نجاح الدولة في تحقيق مكتسبات متمثلة في اتخاذ خطوات على طريق الديمقراطية، للحاق بركاب الدول المتقدمة التي تستخدم الإعلام كسلاح لتأمين الدولة وحماية مصالحها، مستخدمة الإعلام كخط دفاع رسمي لنقل الصورة الصحيحة بشفافية للداخل وبواقعية وندية للخارج.

• اتخاذ الدولة خطوات للإصلاح السياسي متمثلة في صياغة دستور 2014م تم بعد الاستفتاء عليه، ثم انتخابات رئاسية وبرلمانية وإصلاحات عديدة متمثلة في تمكين الشباب للاستفادة من طاقاتهم.

• القرار الذي أصدرته الدولة المصرية رقم 329 لسنة 2021 بشأن إنشاء جامعة أهلية باسم "جامعة مصر للمعلوماتية" يكون مقرها مدينة العاصمة الإدارية الجديدة. (33).

• إنشاء خمس مدارس جديدة للتكنولوجيا التطبيقية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم للوصول لإجمالي ست مدارس، وهي أول مدرسة ذكية متخصصة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتهدف إلى إعداد جيل من العمالة الفنية القادر على المنافسة في سوق العمل (34).

• إطلاق أكاديمية دعم نظم المعلومات والتحول الرقمي لضمان استدامة أعمال التحول الرقمي وتطويع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لخلق نموذج عمل جديد داخل المؤسسات الحكومية وبناء القدرات الرقمية للقيادات والعاملين بتلك الوحدات وتحسين الأداء الحكومي.

• إضافة كلية الذكاء الاصطناعي في الجامعات المصرية للمرة الأولى وذلك في العام الدراسي 2019-2020م، في جامعة كفر الشيخ وجاء تنسيق الجامعات لعام 2020-2021م متضمنا إنشاء ست كليات للذكاء الاصطناعي بالجامعات الحكومية وهي (حلوان - الفيوم - جنوب الوادي -بنها- عين شمس - الزقازيق)، هذا خلافاً لما تم إضافته في هذا التخصص بالجامعات الخاصة (35).

• المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي الذي أنشأته الحكومة في نوفمبر 2019م، باعتباره شراكة بين المؤسسات الحكومية والأكاديميين والممارسين البارزين من الشركات الرائدة في مجال الذكاء الاصطناعي، ويرأس المجلس وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (36).

• صدور قانون رقم (3) بتاريخ 16 يناير 2018م بإنشاء هيئة عامة اقتصادية تسمى (وكالة الفضاء المصرية) وتتبع رئيس الجمهورية مباشرة، وتتمتع بالاستقلال الفني والمالي والإداري وتهدف الوكالة إلى استحداث ونقل تكنولوجيا علوم الفضاء وتوطينها وتطويرها،

وكذلك امتلاك القدرات الذاتية لبناء الأقمار الصناعية وإطلاقها من الأراضي المصرية بما يخدم إستراتيجية الدولة في مجالات التنمية وتحقيق الأمن القومي [37].

ب- <u>في البعد الاقتصادي:</u>

- تقوم الدولة بمشروعات قومية تمس المواطن، وتساهم في حل المشكلات الاقتصادية التي تواجه المجتمع المصري، وعلى رأسها البطالة ومن ثم فهي على الطريق الصحيح لتحقيق نجاحات اقتصادية، ومن ثم يمكن تقديم معلومات حقيقية تتفق والواقع مما يخلق مساحة من الثقة مع الجمهور.

- ظهور عدد من وسائل الإعلام المتخصصة في المجال الاقتصادي، والتي اتخذت من المشروعات القومية والتنموية ركيزة لإعلامها، مما يعتبر ركيزة يمكن البناء عليها وتنميتها.

- الإستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية التي تم إطلاقها في ديسمبر عام 2017م بالتعاون مع
منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد UNCTAD)، حيث جاءت متضمنة السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق تقدم في كافة مناحي التجارة الإلكترونية، وأهمية توفير التشريعات والقوانين الخاصة، وبث الوعي اللازم للتعريف بأهمية التجارة الإلكترونية.

جـ- <u>في البعد الاجتماعي / الثقافي:</u>

- يتمتع الشعب المصري بقوة العقيدة والوحدة والترابط والولاء والانتماء للدولة ورفض محاولات إسقاط الدولة، وهو ما ظهر في رفض الشعب بجميع فئاته لمخططات تقسيم المجتمع خلال حكم جماعة الإخوان، والذي انتهى بثورة 30يونية 2013م.

- توجه الدولة نحو تطوير وضبط العملية التعليمية في جميع المراحل، مما سيكون له مردود إيجابي على الوعي بشكل عام وعلى تخريج كوادر إعلامية محترفة في المستقبل، خاصة أن الدولة بدأت تتوجه إلى إنشاء عدد كبير من الجامعات الحكومية والخاصة المتخصصة في مجال التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي كأحد دعائم الأمن القومي المصري [38].

- قوة تأثير المؤسسات الدينية (الأزهر الشريف- الكنيسة المصرية)، وهما مؤسستان عريقتان لهما دور تاريخي في احتواء المجتمع بكل فئاته، ونبذ التعصب الثقافي والديني وقدرتها على توجيه المجتمع للالتحام وقت الأزمات، فضلًا على المخزون الحضاري

للشعب المصري في نبذ الفرقة والفوضى.

- وجود العديد من المنصات الإعلامية المقروءة والمرئية، والتي يمكن أن تسهم بدور فعال في التوعية المجتمعية بالعصر المعرفي والذي أصبح حتمياً.

د- في البعد العسكري/ الأمني:

- قدرة القوات المسلحة والشرطة المدنية على حماية الأمن القومي المصري في الداخل وحماية حدودها على كافة الاتجاهات الإستراتيجية، كما أن لها أبعاد في إضفاء نوع من المصداقية على المعلومات الواردة في الإعلام الأمني مما يساهم في استعادة الثقة في الإعلام القومي المصري.

- خبرة القوات المسلحة والشرطة المدنية وأجهزة المعلومات التابعة لهم في جمع المعلومات، وفي مجال الحرب النفسية، ومن ثم توعية الإعلام ووضع خطط لمواجهة الحرب الإعلامية التي تستهدف زعزعة الاستقرار في الداخل.

- سعى القيادة السياسية والعسكرية والأمنية، لتطوير الأجهزة الأمنية بأحدث وسائل وطرق التسليح مما يمثل قوة ردع لكل من تسول له نفسه المساس بالمصالح المصرية أو زعزعة الأمن في الداخل، وهو الأمر الذي يلمسه المواطن، فيكون الواقع مطابق للمعلومات التي ترد في وسائل الإعلام.

- تقديم نموذج حقيقي للإعلام من خلال الإعلام العسكري [39]، والذي تمثله الصفحة الرسمية للمتحدث العسكري للقوات المسلحة، والذي يقدم بيانات وافية ومعلومات حقيقية تحبط الإشاعات في مهدها.

- استعادة الشرطة المصرية قدرتها على حماية الأمن القومي المصري في الداخل، مما أوجد نوع من الاستقرار الذي ينعكس على كافة مناحي الحياة في الداخل، ويجعل مصر بيئة آمنه لجذب الاستثمارات الأجنبية.

هـ- في البعد المعلوماتي/ التكنولوجي:

- إنشاء المرحلة الأولى من مدينة المعرفة بالعاصمة الإدارية الجديدة بالتعاون مع الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، وتضم مركزاً متخصصاً في البحوث التطبيقية في مجالات التكنولوجيا الحديثة بتعاون مع الشركات العالمية في مشاريع بحثية متخصصة تنتج حلولاً عملية لمواجهة التحديات التي تواجهنا.

- إعلان الدولة المصرية عن المشروع القومي للنهضة التكنولوجية وتم التأكيد على أن المشروع القومي القادم هو إقامة قاعدة تكنولوجية على أرض مصر.
- العمل على توافر البنية التحتية والمتمثلة في إقامة العديد من الهيئات والأجهزة، وكذلك الحراك الواضح في تنمية القدرات البشرية في مختلف تقنيات الذكاء الاصطناعي .
- إقرار قانون بإنشاء صندوق رعاية المبتكرين والنوابغ في عام 2019 م، تابعاً لوزارة البحث العلمي والذي يهدف إلى دعم الباحثين والمبتكرين وتمويلهم ورعايتهم، وتمويل مشروعات العلوم والتكنولوجيا والابتكار (40).
- مبادرة "بُناة مصر الرقمية" التي أطلقتها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتي تم الإعلان عنها خلال افتتاح رئيس الجمهورية عدداً من المنشآت التعليمية، في سبتمبر 2020م.

و- في البعد الإعلامي (البيئة الإعلامية):

- وجود هيئات إعلامية لإدارة العمل الإعلامي، وتنظيمه بشكل مؤسسي يراعي متطلبات الأمن القومي وعلى رأسها وزارة الدولة للإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، والهيئة الوطنية للصحافة والهيئة الوطنية للإعلام.
- تمتع المؤسسات الإعلامية الكبيرة بأرشيف وبنك للمعلومات، يمكن الاستفادة منه إعلاميًا واستثماره لتحقيق أرباح تُعين تلك المؤسسات على تطوير نفسها ذاتيًا.
- مدينة الإنتاج الإعلامي وما تملكه من بنية تحتية خاصة في ظل وجود المنطقة الحرة الإعلامية كمنطقة جذب للاستثمار في مجال الإعلام.
- امتلاك مصر لخمس أقمار صناعية، تعتبر قاعدة لإطلاق قنوات فضائية ومحطات إذاعية بلغات مختلفة لمخاطبة العالم والدفاع عن القضايا الوطنية، إضافة إلى إطلاق قمر سات 301 من فلوريدا الأمريكية.

محددات الإستراتيجية الإعلامية المقترحة (نقاط الضعف):

تواجه الإستراتيجية عدد من المحددات التي يمكن وضعها في الاعتبار عند وضع الإستراتيجية المقترحة لمواكبة التطور التكنولوجي السريع في المجال الإعلامي لتحقيق متطلبات الأمن القومي المصري وتنقسم المحددات إلى **عدة أبعاد هي كالتالي:**

في البعد السياسي:

- افتقاد الدولة المصرية إلى إستراتيجية إعلامية واقعية، مبنيه على الواقع لتقديم حلول وفق إمكانات الدولة المصرية، مما أوجد عشوائية في التعامل مع القضايا ذات البعد السياسي، الأمر الذي ألقى بظلاله بشكل سلبي على الأمن القومي المصري.

- عدم وضوح بعض المفاهيم السياسية، والأبعاد الحقيقية لبعض القضايا مثل قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام الحريات لدى وسائل الإعلام مما أوجد خلط وقصور في الأداء الإعلامي لتلك القضايا المراد منها زعزعة استقرار الدولة من الداخل.

- تمسك بعض وسائل الإعلام بالأداء التقليدي لتقديم ومناقشة القضايا السياسية، سواء القضايا السياسية الداخلية أو ذات البعد الخارجي مما أوجد قصور في الأداء الإعلامي وعزوف من قبل الجمهور المتلقي.

- غياب وجود سياسية إعلامية واضحة وموحدة لديها القدرة على مجابهة التحديات التي تواجه الأمن القومي وأبرز هذه التحديات حرب المعلومات.

- العشوائية والاستخفاف في التعامل مع القضايا السياسية ذات البعد السياسي، سواء على المستوى الداخلي حيث السطحية في التناول، أو على المستوى الخارجي حيث البعد عن الموضوعية وعدم القدرة على مواكبة الأحداث في التغطيات الإعلامية مما يخلق رأى عام هش ليست لدية رؤية.

- بطيء حصول وسائل الإعلام على المعلومات الصحيحة والدقيقة بشكل سريع، مما يعوق مصداقيتها ويشتت الجمهور والرأي العام لصالح الإعلام المعادي للدولة.

- عدم مواكبة وسائل الإعلام المختلفة للمتغيرات والتطورات الإقليمية والدولية في مجال الإعلام والتطور الفني والتقني، مما جعل الأدوات التي يعتمد عليها الإعلام ضعيفة، ولا تواكب التطور في هذا المجال.

- ندرة وجود كوادر إعلامية مدربة وعلى دراية بقواعد أداء الإعلام السياسي، وأهمية الإعلام السياسي ودورة الحقيقي مما أجد على الساحة الإعلامية عدد من الهواه وأصحاب المصالح السياسية، مما يؤثر بالسلب على الأداء الإعلامي [41].

- غياب دور المنظمات السياسية غير الرسمية والتي تشمل منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والنقابات والأحزاب في التوعية بأهمية تكنولوجيا الإعلام وضرورة تفعيله في مختلف مجالات الحياة، وكيفية التعامل مع المخاطر المصاحبة لهذا التطور، مما

يلقي بعبء كبير على أجهزة الدولة الرسمية.

- عدم وجود تشريعات مرنة تتناسب مع هذه التقنيات وتواكب تطورها.
- تأخر وجود حاضنات ابتكار في المؤسسات الأكاديمية تساهم في بناء جيل تقني قادر على فهم متطلبات المستقبل.
- الهجوم المستمر من قبل المتربصين سواء (بالداخل أو بالخارج) لكل ما يحدث داخل مصر للتشكيك في كل المستجدات والقرارات الهادفة لدعم الأمن القومي من خلال بث الأخبار والشائعات غير الصحيحة.

في البعد الاقتصادي:

- ضعف الميزانية المخصصة من الدولة للإعلام القومي، والمتمثلة في وزارة الدولة للإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، والهيئة الوطنية للصحافة، والهيئة الوطنية للإعلام، والذي يحتاج إلى تتدخل الدولة المباشر للاستفادة من الإمكانيات لمعالجة الجوانب التي يجب التركيز عليها.
- الدعوة المستمرة لخصخصة الإعلام القومي لصالح المنتفعين من القنوات الخاصة، والتي تهدف للدفاع عن مصالحها فقط، أو تحمل أجندات لتنفيذ مخطط خارجي، دون الالتفات للأمن القومي المصري ومصلحة الدولة المصرية.
- سيطرة رؤوس الأموال ورجال الأعمال وجماعة المصالح الاقتصادية على قطاع الإعلام الخاص من قنوات فضائية وصحف، لتوجيهها لتحقيق أهدافهم على حساب المصلحة العامة، والتي عملت على استخدام كل الطرق المشروعة وغير المشروعة، لتحقيق أهدافها بصرف النظر عن الصالح العام فاستخدم الإشاعات والأكاذيب وليّ الحقائق وتضليل الرأي العام للتأثير على صانع القرار وخلق رأى عام موالي لمصالحها.
- يعاني المجتمع من أزمات اقتصادية كبيرة أدت الى اتساع الفجوة بين الطبقات وأدت الى اختفاء الطبقة الوسطي فى المجتمع، وزيادة الاحتقان بين طبقات المجتمع.
- تعاظم دور "الإعلان"، والذي أصبح يشكل محرك أساسي وفاعل للسوق الحر، مما يؤثر على توجهات الإعلام بوسائله المختلفة، كما استُخدم الإعلان التجاري كوسيلة لإضعاف دور الإعلام القومي وإسقاط المؤسسات التي ترمز له.
- سوء استغلال وإدارة المؤسسات الإعلامية القومية، كالإذاعة والتليفزيون والصحف القومية، بشكل جعل منها مؤسسات مُستهلِكة وتقدم عمل إعلامي بلا رؤية وخسائر مستمرة

للمال العام، مما جعلها عبء على الدولة وغلق بعضها.

- انخفاض دخل الإعلاميين في وسائل الإعلام القومية في مقابل ارتفاع أجورهم في وسائل الإعلام الخاصة، سواء على مستوى القنوات الفضائية أو الصحف مما جعل وسائل الإعلام القومية بيئة طاردة للكوادر والخبرات.

- إهمال الإعلام الاقتصادي المتخصص لسنوات طويلة في إبراز رؤية الدولة، وأهداف عملية التنمية وأبعاد المشروعات القومية التي تقوم بها الدولة، مما يمنح الإعلام المضلل دور في تشويه إنجازات الدولة.

- عدم الاهتمام في مصر على مدار عقود طويلة بالاستثمار الكافي في مجال التكنولوجيا الحديثة، بما لا يتواكب مع القفزات التكنولوجية الهائلة والسريعة التي تحدث من حولنا في العالم.

<u>في البعد الاجتماعي / الثقافي:</u>

- تعرض الإعلام القومي لحملة ممنهجة من التشكيك في مصداقيته، وبالفعل ظهرت تبعاته على الشباب، حيث ينشأ طفل يحمل عدم الثقة وأفكار سلبية لكل ما تقدمة الدولة من معلومات عن طريق الإعلام القومي بوسائله المختلفة، وينظر للإعلام القومي على أنه إعلام النظام وليس إعلام الدولة وهو مفهوم خاطئ رسخته المتغيرات الداخلية والخارجية.

- تكرار استضافة شخصيات غير متخصصة أو ذات طابع غير إيجابي لدى المتلقي، مما ينعكس بالسلب على الرسالة الإعلامية، حيث يتم تعميم الظواهر السيئة أو تهميش الظواهر الخطيرة، أو تقديم برامج تساعد على نشر الخرافات وأفكار تخالف التقاليد والعادات المصرية مما يؤثر بالسلب على الحياة الاجتماعية والثقافية، ويلقى بظلاله على الهوية المصرية.

- محدودية الكفاءات التكنولوجية للأشخاص القادرين على البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا الإعلام.

- عدم استخدام القطاع الإعلامي تقنيات الذكاء الاصطناعي لحل أهم المشكل الشائكة التي نواجها حالياً بانتشار الأخبار الزائفة والتدخل في الحياة الخاصة والتصدي للتضليل الإعلامي وخاصة في ظل الإعلام الرقمي.

- عدم وجود تنسيق بين الوزرات المختلفة لتعظيم الاستفادة وإدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في العديد من المجالات، بالإضافة إلى عدم الوعي بالمدارس والجامعات والوزارات بالذكاء الاصطناعي.

في البعد العسكري/ الأمني:

- يعتبر المجال العسكري الدعامة الرئيسية في قوى الدولة الشاملة، وهو من أكثر المجالات التي جاء استخدام الذكاء الاصطناعي فيه محفوفاً بالمخاطر ومثيراً لقلق وتحذيرات الدول الكبرى للحد من استخدام الذكاء الاصطناعي في الأغراض العسكرية، وبالرغم من ذلك ما زال تتسابق الدول الكبرى في تطوير تلك التقنيات وإطلاق الأقمار الصناعية الداعمة، يأتي متسارعاً تاركاً الدول النامية عرضة للسلبيات الناجمة مالم تسلك مساراً يؤمنها (42).

- دخول العالم في نطاق الحرب الرقمية خاصة المعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث حولت أنظمة الاتصال والثورة التكنولوجية السريعة مسرح المعارك إلي ميدان رقمي، وأصبح التحكم في سيرها يتم بواسطة الشاشة الرقمية، وقد أستقطب هذا النوع الحديث من الحروب اهتمام كبير من الدول، مما يتطلب خبرات متخصصة في الابتكارات التقنية والتطبيقات التكنولوجية لمعرفة كيفية تحصين الدولة والتعامل مع هذا النوع من الحروب (43).

- الضغوط الدولية على الدول النامية ومنها مصر، لعدم تمكينها من امتلاك تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري أو الأمني.

- عدم وجود جهات معنية للتصدي لمثل هذه الهجمات الإلكترونية ومراقبة كل ما ينشر على الإنترنت مثل "الجدار الناري العظيم" بدول الصين.

- جهل الكثير من القطاع المدني بمفهوم الأمن القومي والدفاع وبالتالي لا بد أن تحاول هذه المؤسسات والمنظومات الوطنية الأساسية في الدولة بمواجهة التأثيرات الناشئة عن التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، إضافة إلى حماية الاختراق الفكري لأن الأمن الفكري هو خط الدفاع الأول.

- الجهات المعادية سواء أكانت هذه الجهات دولية أو تنظيمات معادية أو مليشيات عسكرية أو شبه عسكرية أو تنظيمات أيدولوجية تستخدم الفضاء الرقمي لغايات الترهيب والترغيب واستخدام العمليات والحرب النفسية لغايات زعزعة ثقة الشعوب بقيادتها وجيوشها لإرغام خصومها على تنفيذ رغباتها.

- عدم وجود مفهوم موحد لدي الإعلام عن معنى الإرهاب وحقيقة أهدافه وأبعاده (44).

- محاولات البعض نشر وعى زائف بحقيقة ما يجرى على الأرض من محاربة الإرهاب.

- محدودية المعلومات الرسمية التي تصدر من مؤسسات الدولة عن الجانب الأمني

والشرطي، في ظل تعطش الرأي العام لمعرفة حقيقة الأوضاع القائمة مما يجعل المتابعين يتجهون إلى رسائل الإعلام غير الرسمية، التي تقدم بيانات مغلوطه مما يصعب من مهمة الإعلام الرسمي.

- تعرض القوات المسلحة والشرطة المدنية لحملة من التشويهات، التي ساعدت في بعض الأحيان إيجاد مساحة من عدم الثقة لدى البعض مع ضعف قدرة الإعلام الرسمي في الرد على تلك الحملات.

- استخدام الإعلام المضاد للتكنولوجيا الحديثة في إطلاق شائعات وحملات إعلامية تمس القوات المسلحة والشرطة المدنية، لإظهارها بمظهر المتجاوز في حق الشعب وخلق رأى عام مضاد لهم بهدف زعزعة الأمن والاستقرار داخل الدولة المصرية.

<u>في البعد المعلوماتى/ التكنولوجى:</u>

- افتقاد القائمين على العملية الإعلامية لخطة إستراتيجية واضحة وهدف ورؤية، وكذلك ضعف الخبرة والقدرة على التطوير وعدم وجود خطط إعلامية تساير العصر في الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة وكذلك عدم وجود كوادر إعلامية.

- ضعف البنية التكنولوجية التحتية بجميع أنحاء الجمهورية لتحقيق الترابط اللازم في كافة المجالات.

- المخاطر المتعلقة بحماية البيانات واحترام الخصوصية في ظل عدم وجود شبكة إنترنت قوية.

- التطورات التكنولوجية السريعة التي يجعل من الصعب متابعتها في ظل الظروف الاقتصادية وخاصة بعد جائحة كورونا.

- ضعف وتمويل الأبحاث المدعمة لتكنولوجيا الإعلام مقارنة بالدول المتفوقة في ذلك المجال إضافة إلى ضعف الاستثمار.

- عدم توافر منظومة معلوماتية صحيحة ودقيقة، للاستعانة بها في التخطيط لوسائل الإعلام المختلفة، للمساعدة في وضع إستراتيجية ومعرفة المحددات والمرتكزات والمديات، والعمل على الاستعانة بمتخصصين في هذا المجال للعمل وفق أسس علمية سليمة.

- ندرة القوانين التي تسعي إلى مراقبة كافة سلوك المستخدمين وحماية المعلومات والبيانات والحد من التضليل المعلوماتي باستخدام تطبيقات وتقنيات الذكاء الاصطناعي.

- ضعف الاستفادة من اتفاقيات وبرامج التعاون الدولي بشأن نقل المعرفة وذلك نظراً لضعف في بنية المحتوي المعرفي.

- ضعف قاعدة الموارد البشرية في مجال دعم الابتكار الوطني وتكنولوجيا الإعلام وعدم وجود كيانات مسئولة عن هذه الابتكارات.

في البعد الإعلامي (البيئة الإعلامية):

- يعاني الإعلام المصري من فجوة بين السياسة المعلنة والممارسة الفعلية لوسائل الإعلام المختلفة، متمثلة في عدم وجود سياسة إعلامية واضحة المعالم أثناء وضع الخريطة البرامجية الدورية، حيث يتم التعمد في الصياغة، بحيث تكون مبهمة ومطاطة وغير واضحة المعالم تجاه آلية تنفيذها، وخاصة فيما يتعلق بالحوار وتعدد الآراء والسماح للمعارضة الوطنية بالتعبير عن مواقفها السياسية المعارضة.

- الهجوم المستمر وغير المبرر في أحيان كثيره من بعض المتربصين في الداخل والخارج، لكل ما هو جديد في الإعلام عن طريق التوجيه، بأن الإعلام مرتبط بالسلطة وملاصق لها ويعبر عنها، مما يحفز روح التشكيك لدى الكثيرين ويؤثر بالسلب على الأمن القومي المصري.

- تعدد القنوات الفضائية الخاصة، والتي تعمل على الدفاع عن مصالحها بصرف النظر عن أي تهديد قد تشكله للأمن القومي المصري، مما يعرقل دعم اتخاذ القرار السليم نظرًا لقدرة تلك القنوات على خلق رأى عام موالي لها ومؤيد لوجهه نظرها [45].

- محدودية وضعف القدرات الإعلامية على المستويين الفني والتقني في وسائل الإعلام القومية المختلفة، مما يضعف من الرسالة الإعلامية، ويجعله فاقدًا للتأثير أو يؤثر بالسلب على حشد ومخاطبة الرأي العام، ويعد نقطة ضعف في حشد قدرات الدولة للدفاع عنها، إذ يعد إما تابعًا للقنوات الخاصة صاحبه التوجهات أو للإعلام الأجنبي صاحب المخططات [46].

- التعامل مع المجال الإعلامي على أنه مجال مفتوح، فيمارس المهنة المتخصصين وغير المتخصصين دون ضوابط تحكمه، مما أوجد نوع من السيولة الإعلامية، وكان من الأولى التعامل معه على أنه أحد متطلبات الأمن القومي المصري، ويجب أن يمارس تلك المهنة المؤهلين لأداء هذا الدور.

- عدم وجود مراكز أبحاث إعلامية متخصصة في المجال الإعلامي، لتقديم خطط وحلول للمشكلات الإعلامية عن طريق خبراء في مجالي الإعلام والأمن القومي المصري، للقيام بدور مراكز الفكر، ورصد السلبيات وتقديم حلول لها، وتقدم رؤية مستقبلية عن الأزمات المتوقعة وكيفية مواجهتها إعلاميًا.

- افتقار الإعلام المصري للتعاون الإقليمي والدولي سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف، وفقًا للاتفاقيات وبرامج التعاون، لاكتساب خبرات خاصة في مجال الإعلام الجديد المرتبط بالتكنولوجيا والتقنيات الحديثة من جهة، والمؤثر إقليميًا وعالميًا من جهة أخرى.

مجالات الإستراتيجية الإعلامية المقترحة وذلك وفقاً لمجالات الأمن القومي:

أ- البعد السياسي: يتم التركيز فيه على تعظيم الدور السياسي، من خلال أدوات وسائل الإعلام لتحقيق أهداف الدولة على المستوى السياسي الداخلي، أو الخارجي (الدبلوماسي) سواء الإقليمي (عربيًا أو إفريقيًا)، طبقًا لخطة إعلامية مدروسة، للحفاظ على الأمن القومي المصري.

ب- البعد الاقتصادي: يتم التركيز فيه على دعم السياسات الاقتصادية للدولة، طبقًا لرؤية مصر للتنمية المستدامة 2030م، وإبراز دور المشروعات القومية ودعم الدولة لصناعة إعلام وطني معبر عن أهداف الدولة، وداعم لعملية الاستقرار.

جـ- البعد الاجتماعي / الثقافي: يستهدف الارتقاء بوعي وإدراك وفكر الشعب المصري، من خلال تنمية الحس الوطني والانتماء وأهمية الوحدة الوطنية لمواجهه التحديات الداخلية والخارجية، والعمل على الحفاظ على موروثات وهوية الشعب المصري، وربط الانتماء بالبعد العربي والإفريقي.

د- البعد العسكري/ الأمني: يستهدف إبراز قدرة القوة الصلبة للدولة المصرية، والتأكيد على قدرتها على مواجهه التحديات الداخلية تتولي الشرطة المدنية مواجهتها، والتحديات الخارجية على كل الاتجاهات الإستراتيجية للدولة وتتولى القوات المسلحة مواجهتها، والتي تشمل (الإرهاب- الجريمة المنظمة- تجارة المخدرات- الهجرة غير الشرعية.. وغيرها)، وتفعيل دور الإعلام الأمني لمنح أبعاد أمنية خارجية للأمن القومي المصري.

هـ- البعد المعلوماتي/ التكنولوجي: يتم التركيز فيه على الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، لتطوير أدوات وسائل الإعلام للحافظ على الأمن القومي المصري فيما يعرف بأمن المعلومات، للكشف عن المؤامرات التي تستخدم التكنولوجيا لزعزعة الأمن والاستقرار، ولتطوير الأداء الإعلامي ليكون فاعل في جذب المتلقي.

و- البعد الإعلامي: يستهدف تعظيم دور الإعلام لمواجهه أثر المتغيرات المعاصرة على المستوى الداخلي أو الخارجي على الأمن القومي المصري، وتفعيل دورة كأحد عناصر قوى الدولة الشاملة، ولعب دور في إبراز قوة الدولة المصرية في محيطها الحيوي، وتطوير

الأداء الإعلامي ليكون فاعل وأحد مصادر الدخل القومي المصري.

المدي الزمني لتنفيذ الإستراتيجية المقترحة:

تنقسم المديات الزمنية لتنفيذ الإستراتيجية المقترحة إلى الآتي:

أ- **المدى القريب:** (1: 3) حتى عام 2025م.

ب- **المدى المتوسط:** (3: 7) حتى عام 2030م.

ج- **المدى البعيد:** (7: 15) حتى عام 2035م.

مستويات تنفيذ الإستراتيجية الإعلامية المقترحة:

أ- المستوى الذاتي: استغلال ما تمتلكه الدولة المصرية من تقنيات وتطبيقات التكنولوجيا بشكل عام والذكاء الاصطناعي بشكل خاص الموجودة بالفعل والعمل على تنميتها ودعمها لمواكبة مثيلاتها العالمية.

ب- المستوى الثنائي: توظيف العلاقات الثنائية المتميزة لمصر مع الدول التي تمتلك تكنولوجيا الإعلام للاستفادة من الخبرات والتطور التكنولوجي لهذه الدول والعمل على توطين هذه التكنولوجيا محلياً.

ج- المستوى الإقليمي: دعم التعاون المشترك في مجال تكنولوجيا الإعلام بين الدول العربية والأفريقية، والعمل على تبادل الخبرات في هذا المجال مما يُسهم في دعم هذه الدول لتصبح قادرة على مواجهة تأثيرات هذه التقنيات على دولهم.

د- المستوى الدولي: العمل على دعم تعاون الدولة المصرية مع الدول الكبرى والمنظمات الدولية لمجابهة التهديدات التكنولوجية المؤثرة على كافة مجالات الأمن القومي للدول.

الإستراتيجية المقترحة لمواكبة التطور التكنولوجي السريع في مجال الإعلام لتحقيق متطلبات الأمن القومي المصري

تُبنى الإستراتيجية المقترحة على العديد من المجالات التي تضمن قيام الإعلام بوسائله المختلفة بدورة الوطني في الحفاظ على الأمن القومي المصري، من خلال الاستخدام الأمثل لإمكانات الدولة المصرية، لتبوء مكانتها في محطيها الإقليمي والدولي، من خلال رسالة إعلامية هادفة وبناءه وقوية في جميع المجالات.

الهدف الاستراتيجي للإستراتيجية الإعلامية المقترحة في البعد السياسي:

ترسيخ موقع ودور الدولة المصرية كدولة رائدة في المجال الإعلامي، وتوظيفه بم يدعم القدرة على اتخاذ القرار وتحسين جوة الحياة والحفاظ على الكيان السياسي للدولة داخلياً وخارجياً وذلك وفق خطة إعلامية مدروسة.

سياسات تحقيق الإستراتيجية الإعلامية المقترحة في البعد السياسي:

أ- على المدي القريب:

- استكمال منظومة التشريعات والقوانيين اللازمة لمواكبة التغيرات التكنولوجية بشكل عام والذكاء الاصطناعي بشكل خاص في المجال الإعلامي حتى تتمكن الدولة من مواجهة تأثيرات تقنيات وتطبيقات التطور التكنولوجي السريع في المجال الإعلامي.
- تكثيف التعاون الدولي مع كافة الدول ذات الصلة بالمجالات التكنولوجية المختلفة وحثها على إمداد مصر بكل تلك التقنيات والتكنولوجيا وذلك لمكافحة التطرف بكافة صورة وأنواعه.
- مراجعة كافة المناهج التعليمية وتضمينها بالمبادئ التي ترسخ الوحدة الوطنية والانتماء للوطن.
- سرعة الرد على القنوات المشبوهة والتي تستخدم كل الطرق المشروعة وغير المشروعة لتحقيق أهدافها مثل تزييف الحقائق ونشر الأخبار الكاذبة وتضليل الرأي العام لتغيير اتجاهاته.
- صياغة سياسة إعلامية تدعم تماسك الجبهة الداخلية والوحدة الوطنية وتوضح أطماع الدول العظمى والكبرى والقوى الإقليمية في أراضي وموارد الدولة، وتسعى الى تعظيم الدور السياسي والدبلوماسي للدولة.
- تشكيل لجان إلكترونية من الشباب المتخصصين في كل المؤسسات للسيطرة على طبيعة وحجم المعلومات الواردة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والمؤثرة على أمن واستقرار المجتمع.
- السعي لإطلاق قناة فضائية مصرية عالمية تليق بمكانة مصر دولياً، حتى يصل صوت مصر إلى كافة أنحاء العالم، وتوضيح الصورة الحقيقية للأوضاع السياسية والأمنية في مصر وتكوين رأي عام عالمي مساند للقضية المصرية.
- تأكيد وحدة وتكامل العمل الإعلامي بكافة وسائله المسموعة، والمقروءة، والمرئية في وضوح وقوة، على مستوى الدولة، بل وأن تكون له قاعدة انتشار إقليمية، وعالمية.
- تعميق وعى المواطن وإثراء شخصيته وإقناعه بالقضايا المثارة والتي تهدف أولاً وأخيراً إلى تحقيق أمن المواطن والأمن الوطني للدولة ككل.

- تعزيز بيئة للسياسات تدعم الانتقال السريع من مرحلة البحث والتطوير إلى مرحلة النشر والتشغيل لنظم الذكاء الاصطناعي.
- التوعية بأهمية الذكاء الاصطناعي وضرورة تفعيلة في جميع نواحي وسائل الإعلام المختلفة.
- عمل ندوات ومؤتمرات لتوعية طلاب كليات الإعلام بأهمية تقنيات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي وكيفية التعامل مع أخطار هذه التقنيات.
- العمل على تنظيم مؤتمرات على كافة المستويات الدولية والإقليمية والمحلية وصولاً إلى مبادرة عربية موحدة لتقدير تحديات أو التهديدات تلك التقنيات التكنولوجيا وصياغة سياسات مشتركة لمجابهتها.

ب- على المدي المتوسط:

- إطلاق مبادرات على مستوي القارة الأفريقية من أجل مواجهة أثار وتهديدات التطور التكنولوجي السريع في المجال الإعلامي.
- صياغة إستراتيجية أو ميثاق (عربي – أفريقي) يشمل التعاون والتعزيز بين هذه الدول لتعزيز العمل بتقنيات الذكاء الاصطناعي والاستفادة منه في جميع نواحي الحياة ومواجهة تداعياته وأثارة السلبية.
- حصول مصر على الدعم المادي والمعنوي اللازم من المجلس العالمي لمحاربة الإرهاب والتطرف الديني والتابع لهيئة الأمم المتحدة، لمكافحة التطرف والإرهاب الإعلامي.

ج- **على المدي البعيد:**

- تجهيز كافة مؤسسات وقطاعات الدولة لتكون مؤهلة لاستخدام تطبيقات وتقنيات المجال الإعلامي.
- السعي نحو إقامة قاعدة صناعية (عربية- إفريقية) مشتركة لإنتاج التكنولوجيا بشكل عام والتقنيات والتطبيقات الخاصة بالمجال الإعلامي بشكل خاص.
- إنشاء مكاتب إقليمية في مصر لمقدمي التطبيقات الإلكترونية مثل الفيس بوك وتويتر وغيرهم لمتابعة الأوضاع عن قرب والتدخل عند تأثيرها على الأمن القومي المصري.
- تقوية شبكة مكاتب الإعلام الخارجي، بعد إعادة توزيعها الجغرافي ودعمها بالعناصر البشرية والإمكانات الفنية مع تكثيف تواجد هذه المكاتب في المناطق ذات الثقل السياسي والاقتصادي.

د- آليات تحقيق الإستراتيجية الإعلامية المقترحة في البعد السياسي:

- تشكيل لجنة متخصصة لمتابعة التطورات السريعة في المجال الإعلامي عالمياً لمواكبة ومتابعة البيئة الدولية في هذا المجال.
- عقد المزيد من الاتفاقيات في مجال تقنيات وتطبيقات المجال الإعلامي مع مختلف دول العالم سواء دولياً أو إقليمياً والتوسع في عمليات التدريب وإعداد الكوادر في هذا المجال وتوفير الدعم الفني والتقني والمادي.
- دراسة احتياجات السوق المصري من التخصصات المختلفة لتوجيه خريجي الكليات والمعاهد ووضع ضوابط لسفرهم للخارج لحماية المواهب المصرية من الاستقطاب لدول أخرى.
- استكمال البنية التحتية الداعمة للتكنولوجيا بشكل عام والذكاء الاصطناعي بشكل خاص واستمرار تحديثها إضافة إلى الاستعانة بشركات عالمية متخصصة في المجال الإعلامي وذلك لخلق التأثير على المستويين الدولي والإقليمي في هذا المجال.

السياسات المقترحة لتحقيق الأهداف الإعلامية في البعد الاقتصادي:

الهدف الاستراتيجي للإستراتيجية الإعلامية المقترحة في البعد الاقتصادي:

رفع معدلات النمو الاقتصادي ودعم جهود التنويع الاقتصادي في الدولة المصرية والتصدي للشائعات والعمليات الإرهابية المؤثرة على الاقتصاد، والارتقاء بمستويات كفاءة راس المال البشري، وتعزيز الاستثمار في المجال التكنولوجي إضافة إلى نمو الاقتصاد الرقمي وتحقيق رفاهية الشعب المصري.

سياسات تحقيق الإستراتيجية الإعلامية المقترحة في البعد الاقتصادي:

أ- على المدي القريب:

- تعزيز الأمن الاقتصادي عبر زيادة التبني الاقتصادي الرقمي وتقنية التعاملات الرقمية.
- إعادة النظر في مضمون البرامج التي لها بعد اقتصادي بما يتناسب مع ما يتم من خطط وسياسات تستهدف الإصلاح المالي والاقتصادي.
- حملات توعية للمواطنين من أجل توضيح حقيقة ما يحدث من إصلاحات اقتصادية بما يجعل المواطن يتحمل تكلفة هذه الإصلاحات دون سخط ولا ينساق وراء الأخبار الكاذبة التي تبثها بعض الوسائل الإعلامية المشبوهة.

- حرص وسائل الإعلام على إبراز جهود الدولة في توفير الاحتياجات الأساسية للطبقات الفقيرة من الشعب والمتضررة بصورة واضحة من سياسات الإصلاح الاقتصادي.
- زيادة الميزانية المخصصة للأعلام الوطني لمواجهة المشكلات التي تعاني منها المؤسسات الإعلامية المملوكة للدولة ومنها تراكم الديون ونقص الموارد ولتحقيق قدرة الفضائيات المصرية على منافسة الفضائيات على المستوى العالمي والإقليمي.
- دعم البنية التحتية التقنية من خلال العمل على تطوير وزيادة مستويات كفاءة شبكات الاتصال والمزيد من الاستثمارات في مجال التكنولوجيا وتقنية المعلومات.
- تفعيل الأدوات القانونية لضمان عدم قيام القنوات الخاصة التي يسيطر عليها رجال الأعمال لتحقيق المصالح الخاصة لمالكيها حتى لا تتحول هذه القنوات الى أداة في يد المحرضين لبث الشائعات والأخبار والكاذبة والمساهمة في تضليل الرأي العام.
- تبنى المشاكل الاقتصادية التي تعانيها الطبقة الوسطى من المجتمع في ظل ما تعانيه من أزمات اقتصادية كبيرة أدت الى اتساع الفجوة بين الطبقات وأدت الى اختفاء هذه الطبقة، وإتباع سياسة إعلامية تقلل من الاحتقان بين طبقات المجتمع.
- تخصيص مساحات إعلامية كافية على كافة القنوات التلفزيونية والإلكترونية لما تنجزه المؤسسات العسكرية من نجاحات في عملياتها ضد الإرهاب وذلك لدعم السياحة والاستثمار.
- الالتزام بسرعة نشر الحقائق قبل تأثير الشائعات على المؤسسات المالية والنقدية المصرية.
- التغلب على كافة التحديات التي تواجه الأفراد والشركات في المجال التكنولوجي.
- ضمان توفير بيئة جاذبة للشركات العاملة في مجال المجال التكنولوجي تسهم في تجاوز التحديات.
- بذل المزيد من الجهود لزيادة مستويات إتاحة وجودة البيانات بما يساعد على تطور التطبيقات والتقنيات الإعلامية وفق أطر قومية تضمن مراعاة الخصوصية وأمن وحماية البيانات

ب- على المدي المتوسط:

- العمل مع المنتدى الاقتصادي العالمي من خلال مجالس المستقبل العالمية على تصميم إطار حكومة عالمي يضع الأسس العامة والأطر التشريعية والتنظيمية لتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي وخلق أسواق عالمية بالشراكة مع الحكومات وشركات القطاع الخاص المعنية بالذكاء الاصطناعي.

- فتح باب الشراكة مع الدول الشقيقة والصديقة في مجال الاستثمار في مجال الإعلام، ليكون الاستثمار في الإعلام أحد مصادر الدخل القومي المصري.
- إنشاء شركات كبرى بمساهمة مصرية متخصصة في الشأن الإعلامي الاقتصادي لإدارة المؤسسات الإعلامية بشكل اقتصادي يعود بالنفع على تلك المؤسسات ويساهم في رفع الأجور.
- تبني سياسة إعلامية ترويجه تستهدف جذب المزيد من الاستثمارات بتوضيح المناطق الصالحة للاستثمار والمجالات المتاحة للاستثمار.
- تشجيع ثقافة العمل والإنتاج من خلال إستراتيجية إعلامية شاملة.
- الترويج إعلامياً للسياحة المصرية باعتبارها أحد اهم مصادر الدخل القومي عبر برامج مخصصة تعرض حضارة مصر وما تتميز بها من مزايا تجعلها أداة لجذ السياح إليها.
- توظيف تقنيات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي المحلية في كافة القطاعات الاقتصادية.

ج- **على المدي البعيد:**

- أن تكون مصر الأولي عالمياً في استثمار التكنولوجيا بمختلف قطاعاتها الحيوية.
- تدريب إعلاميين متخصصين في المجال الاقتصادي، للتعامل باحترافية مع إنجازات الدولة في المجال الاقتصادي.
- تنظيم مؤتمرات إعلامية لاستعراض ما حققته الدولة المصرية في المجال الاقتصادي، ودعوة الوكالات الأجنبية والإعلام الغربي لإبراز دور الدولة وخططها ودور الإعلام في مساندة الدولة.
- خلق أسواق جديدة واعدة في المجال التكنولوجي ذات قيمة اقتصادية عالمية.
- توقيع بروتوكولات مع وزارة الاستثمار ووزارة الصناعة وصندوق تنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لتدريب الصحفيين المعنيين والمتخصصين بالشأن الاقتصادي.
- تعزيز عمليات التطوير الراقية والفعالة للاقتصاد الذكي، وذلك من خلال العمل بقوة على تسريع عملية تطوير صناعات الجيل الجديد من تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وتعزيز عمليات الترقية الذكية لجميع الصناعات الأخرى ذات الصلة.

د- آليات تحقيق الإستراتيجية الإعلامية المقترحة في البعد الاقتصادي:

- استقطاب الكفاءات ورجال الأعمال لسوق العمل للاستثمار في المجال التكنولوجي من خلال برامج جاذبة للإقامة طويلة الأجل في مصر.
- إدماج القطاع الخاص والقطاع العام للاستثمار في شركات وطنية تختص بالعمل على استخدام وتطوير التقنيات التكنولوجية
- عقد تحالفات وشراكات مع شركات التكنولوجيا المختلفة لدعم راس المال البشري.
- الاعتماد على التكنولوجيا المصرية وتحليل البيانات بمعدل 100%.
- وضع وتفعيل القوانين والتشريعات اللازمة فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية خاصة بعد ارتفاع معدلاتها.
- وضع سياسات من أجل تشجيع وجذب الاستثمار الوطني في مجال السلع التكنولوجية الحديثة.

السياسات المقترحة لتحقيق الإستراتيجية الإعلامية المقترحة في البعد الاجتماعي:

الهدف الإستراتيجي للإستراتيجية الإعلامية المقترحة في البعد الاجتماعي:

تعظيم دور الدولة في المجال الاجتماعي، من خلال حل القضايا الاجتماعية المزمنة وتحسين الأوضاع الاجتماعية (التعليم– الصحة– الثقافة- البطالة- الأسرة)، لتوحيد الجبهة الداخلية، والارتقاء بفكر المجتمع وتحصينه ضد كافة التهديدات الناتجة عن استخدام تلك التقنيات، والحفاظ على موروث وتراث وحضارة وترسيخ الولاء والانتماء للدولة المصرية ودعم تماسكها كأحد أهداف الأمن القومي المصري.

سياسات تحقيق الإستراتيجية الإعلامية المقترحة في البعد الاجتماعي:

أ- على المدي القريب:

- عمل صندوق خاص لدعم وتمويل تطبيقات والتقنيات التكنولوجية فقط على غرار صندوق "تحيا مصر".
- توعية فئات المجتمع المختلفة بالمصالح العليا للوطن وسياساتها الداخلية والخارجية، وطرح الحقائق والبيانات والإحصاءات الحقيقية عن الأوضاع والقضايا الاجتماعية.
- استمرار عملية تحديث أدوات ووسائل الإعلام من خلال الاستفادة من تطورات التقنية

التي يشهدها القرن الحادي والعشرون، وفي الوقت نفسه الحفاظ على الأصالة والهوية الوطنية وعدم إدماجها في تيار الفكر والثقافة الأجنبية.

- التوعية بأهمية المعلومات وأن هذه المعلومات أحد ركائز الأمن القومي مما يهدد أمن الفرد والجماعة والمجتمع ومن أبرز هذه الجرائم (انتهاك الخصوصية- سرقة البيانات الشخصية- تركيب الصور- الفيروسات الحديثة-...الخ) وصولاً إلى تهديد المجتمع بالإرهاب الرقمي.

- إتباع أساليب تقنية حديثة معتمدة على التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في جميع الوسائل والقضايا الاجتماعية من تعليم، وثقافة، وصحة، وبطالة.

- صياغة إستراتيجية شاملة لتحفيز الشركات المتوسطة والجديدة على الابتكار واستخدام تطبيقات وتقنيات الذكاء الاصطناعي.

- مواجهة سلبيات تقنيات التكنولوجيا التي لا يتم مواجهاتها بالتوجهات الأمنية فقط إنما لا بد أن تكون هناك مواجهات ثقافية معاً جنباً إلى جنب، فلا بد من صياغة إستراتيجية تساعد الشباب.

- ضرورة تفعيل الرقابة على وسائل التواصل الاجتماعي.

- مجابهه تداعيات حملات الإعلام الخارجي التي تهدف إلى التشكيك في دور ومصداقية مؤسسات الدولة المختلفة، ودعم الشعور المجتمعي بالمسئولية والمشاركة الفاعلة على كافة المستويات (تعظيم الإنتاج- ترشيد الاستهلاك- الجدية في العمل – الالتزام بالقانون).

- الاستثمار في رأس المال البشري من خلال توجيه نظم التعليم الحالية نحو التركيز على تكوين أجيال جديدة متخصصة ونابغة في مجالات العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات التي تستند إليها تقنيات الذكاء الاصطناعي بداية من مرحلة رياض الأطفال وحتى مرحلة التعليم الجامعي وما بعد الجامعي.

- التواصل مع الإعلام الخارجي من خلال المخاطبة الجادة للغير وتقديم الصورة الصحيحة عن واقعنا المعاصر بالمعلومات، واكتساب المصداقية المفتقدة واستعادة الثقة الضائعة بيننا وبين غيرنا من القوميات والشعوب.

- تحديث الخطاب الإعلامي ليواكب المتغيرات الحديثة للمجتمع المصري، وأثرها على الشخصية المصرية وما تمر به الهوية المصرية من محاولة لطمسها وتغيرها بشكل عنيف يحدث فجوة في المجتمع المصري لهدم القيم المجتمعية.

ب- على المدي المتوسط:

- بناء فريق رقمي لإعداد إستراتيجية رقمية تقود جميع الأنشطة المجتمعية تعتمد على نماذج متخصصة للتوعية ودعم مشاركة الصناعة والتوصل مع الخريجين.
- تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع المصري، بهدف تحقيق السلام الاجتماعي بين فئات الشعب المختلفة وتحصين المجتمع من التفكك والانقسام والاختراق.
- إنشاء اتحاد علوم البيانات بين الجامعات المصرية ومراكز البحوث وبعض القطاعات الصناعية وقطاعات المجتمع الكبرى لتعزيز التعاون بين الباحثين والصناعة والمجتمع في بحوث تحليل البيانات الضخمة ومجابهة التحديات في العالم الواقعي.
- تضمين المناهج في جميع المراحل التعليمية، جزء يتضمن التعريف بالإعلام وأهمية دوره، وتدريب الطلاب على كيفية التعامل مع الحرب النفسية واللامتماثلة.
- التدريب الوظيفي ويتم تعزيزه من خلال إنشاء منصة قومية لسد فجوات المهارات والاستعداد لمستقبل العمل، وتشمل تقديم دورات تدريبية وورش عمل وندوات ولقاءات إلكترونية للتوعية بالمهارات المستقبلية المطلوبة بكل تخصص.
- إنشاء منصة رقمية بكل جامعة لدعم الروابط بين الطلاب والخريجين والمهن المستقبلية من خلال عرض مختلف الوظائف المطلوبة بسوق العمل ومتطلبات الالتحاق بها.

ج- على المدي البعيد:

- افتتاح مراكز ثقافية مصرية في جميع الدول على المستوى العربي والإفريقي، ثم على المستوى العالمي خاصة الدول التي تربطها بمصر علاقة صداقة ومصالح مشتركة.
- إنشاء الحاضنات التكنولوجية بكل جامعة لدعم الشركات الناشئة ومختلف الأنشطة الريادية بالإضافة إلى عقد شراكات، والحاضنات التي سيتم إنشائها لتشجيع استثمار مرافقها بشكل مشترك.
- تدشين حملات إعلامية للترويج للثقافة والسياحة المصرية، ومساندة المراكز الثقافية والسياحية في الخارج لتلك الحملات.

د- آليات تحقيق الإستراتيجية الإعلامية المقترحة في البعد الاجتماعي:

- تشجيع وسائل الإعلام المتنوعة للتعريف بالإنجاز والممارسات الجيدة لتحفيز المبدعين والمبتكرين وزيادة المنافسة بينهم.

- استخدام وسائل إعلامية حديثة ومتطورة لمخاطبة الجيل الجديد من الشباب وفق متطلباتهم.
- إطلاق حملات إعلامية في جميع المجالات لتصحيح المفاهيم.
- توقيع بروتوكولات تعاون بين الهيئات الإعلامية، والوزارات المعنية بإصلاح القضايا الاجتماعية كالصحة والتضامن والتعليم، للتنسيق وإيجاد وسائل فاعلة لمخاطبة المجتمع بجميع فئاته.
- توقيع شراكات وبروتوكولات مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية.
- التأكيد على خطورة عدم اللحاق بمواكبة التطور السريع في المجال التكنولوجي بشكل عام والذكاء الاصطناعي بشكل خاص، ومن أهم هذه المخاطر اختفاء بعض الوظائف والذي يترتب عليه زيادة معدل البطالة في المجتمع.
- عمل قاعدة بيانات لحصر الوظائف المهددة والتي ستختفي من سوق العمل، وتقديم الدعم لتأهيل شاغليها طبقاً لإمكاناتهم ومتطلبات سوق العمل المستقبلي، وتأهيل الأجيال القادمة لوظائف العصر المعرفي القادم.
- تعظيم دور المراكز البحثية والجامعات وتقدير الموهبة والابتكار، وإظهار ثقل دور المراكز البحثية في دعم اتخاذ القرار السياسي بالدولة وإعداد بعض هذه المراكز للمساهمة في تصميم وتطوير أنظمة تسليح معززة بالذكاء الاصطناعي وإعداد البعض الآخر كمراكز فكر معتمدة.

السياسات المقترحة لتحقيق الإستراتيجية الإعلامية المقترحة في البعد الإعلامي:

الهدف الإستراتيجي للإستراتيجية الإعلامية المقترحة في البعد الإعلامي:

تطوير المنظومة الإعلامية (تليفزيون – إذاعة – صحف – وسائل التواصل الاجتماعي)، لتعظيم دوره من خلال تقديم منتج إعلامي مميز كما وكيفا يحقق رسالته في الحفاظ على الأمن القومي المصري، من خلال تأدية دورة في تهيئة المجالات المختلفة للقدرة على مواجهه التحديات والتهديدات التي تواجه الدولة في جميع المجالات وعلى كافة الاتجاهات.

سياسات تحقيق الإستراتيجية الإعلامية المقترحة في البعد الإعلامي:

أ- على المدي القريب:

- هيكلة المؤسسات الإعلامية وجميع قطاعاتها، بما يتناسب مع التطور التكنولوجي لضمان

متطلبات الأمن القومي مع ضمان حقوق العاملين بكل القطاعات.

- صياغة لائحة داخلية للمؤسسات الإعلامية أو قانون للإعلام، تطبق على جميع وسائل الإعلام كل حسب اختصاصه، ودورة بحيث يدعم تماسك الجبهة الداخلية ومواثيق حقوق الإنسان والحق في المعرفة والوحدة الوطنية على أن تراعي التحديات الخارجية التي تواجهها الدولة.

- السعي لامتلاك التكنولوجيا الحديثة لتطوير الذات في المجال الإعلامي، وتدريب الإعلاميين بشكل دوري ومستمر للنهوض بالمستوى المهني والتقني لكل وسائل الإعلام.

- العودة إلى المهنية وتطوير المحتوى بما يضمن التواجد والتأثير في الرأي العام، وهو ما سيؤثر بشكل إيجابي على الأمن القومي المصري.

- تطوير الهيئة العامة للاستعلامات، وتفعيل المواقع الإلكترونية الموجهة بشكل حقيقي وخلق مندوبين لوسائل الإعلام المختلفة معبرة عن رأى الدولة المصرية في الخارج.

ب- علي المدي المتوسط:

- إطلاق مشروعات لميكنة ورقمنه مؤسسات ووسائل الإعلام بما يعظم من العائد الاقتصادي، والتأثير المهني الاحترافي.

- إعادة تفعيل المكاتب الخارجية وتأهيل مراسلي وكالة أنباء الشرق الأوسط وفق معايير الأمن القومي المصري، بما يضمن التواجد الإعلامي المصري في قلب الأحداث العالمية الهامة، ويساهم في تحقيق الأهداف الإعلامية لوزارة الخارجية والهيئة العامة الاستعلامات، وكذلك الإدارات والمراكز الإعلامية والأمنية في مصر.

ج- على المدي البعيد:

- جعل الإعلام قطاع منتج مساهم في الدخل القومي للدولة من خلال التكنولوجيا الحديثة، واستخدام وسائل الذكاء الاصطناعي لمخاطبة الأجيال الجديدة في الداخل والإعلام الإقليمي والدولي في الخارج.

- تكوين لوبي إعلامي من المصريين بالخارج يكون درعًا وسيفًا في خدمة القضايا الوطنية.

- تعظيم الدور المصري في إنشاء تكتلات وكيانات إعلامية كبيرة تصل إلى العالمية في صناعة الإعلام الهادف، والذي يخدم المصالح المصرية في الخارج.

د- آليات تحقيق الإستراتيجية الإعلامية المقترحة في البعد الإعلامي:

- توقيع بروتوكولات ومذكرات تعاون في مجال الإعلام مع المنظمات العربية والإسلامية والإفريقية، لصياغة إستراتيجية تهدف إلى مناقشة القضايا الإعلامية والأمنية المشتركة على المستوى الإقليمي لتعزيز دور وسائل الإعلام المصرية.
- إرسال بعثات تعليمية في المجال الإعلامي والتقني للدول الرائدة في هذا المجال، لاكتساب الخبرة اللازمة ونقلها إلى المؤسسات الإعلامية القومية.
- تقديم أشكال متنوعة من القوالب الإعلامية ذات مضمون إعلامي له دلالات ورسائل إعلامية، وتقديم أفكار تحمل النكهة المصرية بعيدًا عن الأفكار الغربية التي لا تتناسب مع الهوية المصرية.

السياسات المقترحة لتحقيق الإستراتيجية الإعلامية المقترحة في البعد العسكري/ الأمني

الهدف الإستراتيجي للإستراتيجية الإعلامية المقترحة في البعد العسكري/ الأمني:

الحفاظ على أمن وسلامة واستقرار الدولة المصرية في الداخل والخارج، والتصدي للعمليات النفسية الموجهة عبر الإعلام وردع أي عدائيات منتظرة بشكل استباقي يكفل تامين الأمن القومي المصري

سياسات تحقيق الإستراتيجية الإعلامية المقترحة في البعد العسكري/الأمني:

أ- على المدي القريب:

- الحرص على عدم تداول معلومات أمنية خاطئة، والتي تهدف إلى إحداث حالة من البلبلة وعدم الاستقرار ليكون المواطن على دراية بما يحدث خاصة فيما يخص العمليات الإرهابية.
- التوعية بأهمية الحفاظ على المعلومات التي تتناول الأوضاع السياسية والحربية والاقتصادية والتي يهدف العدو الحصول عليها للإضرار بأمن وسلامة الوطن.
- بناء إعلام حربي حديث ومتطور سواء من حيث المنهج أو من حيث الوسائل المستخدمة سواء كانت مسموعة أو مرئية أو مقروءة وذلك من خلال إطلاق قنوات للإعلام الأمني وتكثيف الوعي الأمني.
- التركيز على أهمية الوحدة الوطنية من خلال أعمال فنية عالية الجودة ومؤثرة، تبث عبر شبكات الإنترنيت والتواصل الاجتماعي.

- التوعية الأمنية لأولياء الأمور ومجالس الآباء في المدارس وطلاب المدارس والجامعات من التداعيات السلبية لمواقع التواصل الاجتماعي.

- نقل الصورة الصحيحة عن دور ومهمة القوات المسلحة وقتي السلم والحرب، وتحقيق الترابط بين أفراد الشعب وقواته المسلحة.

- تنسيق السياسات الإعلامية بين مختلف وسائل الإعلام وبين الإعلام الأمني (العسكري والشرطي)، فيما يتعلق بمجابهه أساليب الحرب النفسية من خلال تكاتف وسائل الإعلام الوطنية (الرسمية والخاصة) لمساندة القوات المسلحة والشرطة، للحفاظ على الأمن القومي المصري.

- قيام الشؤن المعنوية للقوات المسلحة بإنتاج ونشر أفلام تسجيلية لعناصر من شباب الجيش المصري في الملاحم البطولية، ليصبح الجندي المصري هو القدوة الحقيقية للشباب بديلا عن شخصيات خيالية أنتجتها لنا السنيما العالمية.

- الاستعانة بالمصادر والوثائق الرسمية عند تناول القضايا الأمنية، واستضافة الخبراء المتخصصين في المجال الأمني لتناول الموضوعات الأمنية، عن طريق تخصيص موضوعات متخصصة في هذا المجال مع الحرص على تدريب إعلاميين متخصصين في المجال الأمني، مع الحرص على توسيع قاعدة المتخصصين.

- تفعيل دور الإعلام في ترسيخ مفاهيم الأمن المجتمعي وتعزيز شعور المواطن بالمسؤولية، وثقته في الأجهزة الأمنية.

- إنشاء وحدات إعلامية (جيش إلكتروني)، تكون مهمتها الرصد والتصدي لاستهداف الأمن القومي المصري، سواء على شبكة الإنترنت أو مواقع التواصل الاجتماعي، وهي الساحة المفضلة للتنظيمات الإرهابية وجماعة الإخوان والدول المعادية لمصر، وذلك للحد من تجنيد الشباب لصالح الجماعات الإرهابية.

- تناول القضايا الوطنية التي تؤثر على إعداد الدولة سياسياً وحربياً واقتصادياً واجتماعياً، من خلال الشرح والتحليل لهذه القضايا، وتعريف المواطنين بأسبابها ومسبباتها وأسلوب التغلب على الأزمات، والتي يتم تناولها من خلال حلقات النقاش والندوات أو من خلال البرامج الموجهة التي تهدف إبراز هذه القضايا وتحليلها وأسلوب التغلب عليها.

- توضيح الدور الذي تلعبه قوى التهديد بالمنطقة، والتي تهدف إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة.

- توضيح الأهداف السياسية والإستراتيجية للدولة وطبيعة الصراع المسلح في ضوء التحديات والتهديدات المؤثرة على الأمن الوطني للدولة.

- مواجهة وسائل الدعاية النفسية المعادية التي تهدف النيل من تلاحم الدولة مع التخطيط للكشف عن أهدافها وتعرية أغراضها.
- تفعيل استخدام التقنيات التكنولوجية في تحليل البيانات الضخمة نظراً لاستمرار نمو البيانات والمعلومات "التحليل الاستخباري للمعلومات".
- تدريب كوادر متخصصة على استخدام الحرب النفسية لمواجهه العدو بنفس سلاحه، وإطلاق شائعات من شأنها زعزعة أمن واستقرار الدول المعادية.

ب- على المدي المتوسط:

- تعظيم وتدعيم الدور الإقليمي المصري العسكري والأمني، من أجل التغلب على المنافسين الراغبين في احتلال دور مصر الريادي في المنطقة وذلك من خلال توظيف تقنيات التكنولوجية بشكل عام وتقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل خاص.
- عقد دورات تدريبية مشتركة بين أعضاء المؤسسات الإعلامية المدنية وأعضاء إدارات الإعلام العسكرية والشرطية، لنقل الخبرات للعاملين في المجال الإعلامي في جميع القطاعات نظرًا لارتباط الأمن القومي بجميع المجالات السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية/ والمعلوماتية.
- العمل على التوسع في إنشاء مراكز أبحاث متخصصة في مجال الإعلام الأمني.
- تفعيل خوارزميات الذكاء الاصطناعي ضد اختراق البيانات وسرقة المعلومات والتي تعد درع حصين لأنظمة الدولة لحمايتها من الاختراق وذلك نظراً لأن خصوصية البيانات أصبحت ضرورة ملحة فمن المتوقع أن يزداد الطلب على حلول الأمن السيبراني باستخدام الذكاء الاصطناعي.

ج- على المدي البعيد:

- إنشاء مجمع صناعياً ضخماً يعمل على تطوير وإدخال التقنيات الحديثة في المجال العسكري، إضافة إلى ابتكار وتصميم أنظمة تسليح وطنية تستطيع مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية.
- التوسع في نشر فكرة الإعلام العسكري والأمني إقليميًا من خلال جامعة الدول العربية وإفريقيًا من خلال الاتحاد الإفريقي.
- تبادل الخبرات مع الدول المتقدمة في مجال الإعلام العسكري والأمني، والتعاون مع

المؤسسات الإعلامية صاحبة الخبرة في هذا المجال، بالإضافة إلى الاستفادة من منظمات المجتمع المدني.

- تبني مصر لمبادرات وحملات إعلامية بشكل منفرد في المنظمات الدولية كالأمم المتحدة.
- توطين الصناعات التكنولوجية العسكرية والأمنية في مصر، وخاصة في مجال الفضاء وأقمار التجسس العسكري، من أجل التغلب على الضغوط الدولية الرامية لعدم تمكين الدولة من امتلاك التقنيات العسكرية والأمنية الحديثة.

د- آليات تحقيق الإستراتيجية الإعلامية المقترحة في البعد العسكري/الأمني:

- إطلاق حزمة من البرمجيات الذكية لمراقبة جميع النشاطات المشبوهة سواء الواردة أو الصادرة.
- توقيع بروتكولات للتعاون مع المنظمات الأمنية الخبيرة في المجال الإعلامي لتدريب شباب الإعلاميين بالإذاعة والتليفزيون والصحافة.
- إنشاء مدارس متخصصة في المجال الإعلامي العسكري والأمني.
- تدريب كوادر شبابية واعية لمحاصرة الشائعات والقضاء عليها.
- تنظيم محاضرات وندوات ومناظرات علمية وأمنية تضم متخصصين في وسائل الإعلام المختلفة.
- زيادة حجم الكتب المنشورة في المجال العسكري والأمني، لتوعية جميع فئات المجتمع من خلال استخدام وسيلة مناسبة لكل فئة حسب ثقافتها.
- إطلاق قمر صناعي مصري يعتمد على الذكاء الاصطناعي خاص بالمجال العسكري والأمني.

السياسات المقترحة لتحقيق الأهداف في البعد المعلوماتي/ التكنولوجي:

الهدف الإستراتيجي للإستراتيجية الإعلامية المقترحة في البعد المعلوماتي/ التكنولوجي

رفع القدرات التكنولوجية للمؤسسات الإعلامية لمواجهه التحديات والتهديدات على المستوى الداخلي والخارجي، والسعي لامتلاك التكنولوجيا الحديثة في مجال الإعلام، وتعظيم دور الإعلام في حماية الأمن القومي المصري.

سياسات تحقيق الإستراتيجية الإعلامية المقترحة في البعد المعلوماتي/ التكنولوجي:

أ- على المدي القريب:

- السعي إلى بناء قاعدة تكنولوجية ضمن معادلة متكاملة بين البحث العلمي والتكنولوجيا والتنمية.
- إصدار التشريعات المتعلقة بتقنية المعلومات التي تتصدى للهجمات الإعلامية من خلال تكنولوجيا الاتصالات.
- تأهيل الكوادر الفنية في مجال الاتصالات والإعلام للقضاء على تدني الوعي والإدراك بالطرق والوسائل وحرب المعلومات، والتي تستخدم في وسائل الإعلام المختلفة على مستوى العالم.
- التخطيط الإعلامي الجيد المبنى على توافر الشفافية الكاملة بما يسمح بتوافر المعلومات الكاملة والدقيقة.
- استخدام التكنولوجيا المتطورة بهدف التصدي للبث الفضائي الخارجي، وتحقيق السيطرة الإعلامية على مساحة الدولة مع الاهتمام بالإعلام في كافة صورة، على أن يغطى مساحة الدولة المصرية.
- تأسيس مراكز بحثية قادرة على جمع المعلومات وتحليلها ومتابعة حملات الاستهداف الإعلامي من عمليات نفسية معادية ووضع الإجراءات المضادة لها.
- السعي إلى توفير الخبرات اللازمة في المجال التقني والتكنولوجي.
- السعي لتطوير البنية التحتية لقطاع الاتصال وتكنولوجيا المعلومات باعتبارها أهم القطاعات الحيوية.
- تدريب الكادر البشري بموازاة تطوير البنية التحتية.
- وضع ألية للتعامل مع تهديدات تطبيقات التكنولوجيا تضمن كافة الوسائل والجهات لتعقب وتحديد هذه التهديدات واتخاذ ما يلزم نحو هذه التهديدات.

ب- على المدي المتوسط:

- بناء الكثير من المدن الذكية والمعتمدة على الذكاء الاصطناعي على غرار نموذج "العاصمة الإدارية".

▪ رفع الوعي التقني لدى الشعب المصري وترسيخ جذور الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي ودعم روح الانضباط والقيم الدينية والاجتماعي ة البناءة، ونشر قيم الديمقراطية ورفع الوعي السياسي.

ج- على المدي البعيد:

▪ وضع إستراتيجية ذات سياسات مشتركة ومفعلة بين الدول العربية للعمل على توطين التكنولوجيا الحديثة في المنطقة العربية بدلاً من استيرادها.

▪ إنشاء وزارة للأمن السيبراني تضم وزارة الاتصالات الحالية بمهامها إضافة إلى قطاع متخصص في الحروب اللا متماثلة والأمن المعلوماتي والتطور التقني وخبراء في الإعلام وتدريب كوادر في هذا المجال.

▪ صناعة أداة إعلامية قومية ومتطورة تلائم التطور في الإعلام الإقليمي والعالمي، وقادرة على مواجهه حرب المعلومات المعادية، وبناء وإنشاء إدارة للدعاية المضادة القادرة على مواجهه النشر السلبي للأخبار في وسائل الإعلام المختلفة.

▪ إيجاد بنية تحتية تصلح لتكون نقطة انطلاق لتكون مصر مصدر للتكنولوجيا والتقنيات الإعلامية، وتوجيهها لحماية الأمن القومي المصري في الداخل والخارج عن طريق التنسيق الكامل مع الأجهزة الأمنية والمعلوماتية المصرية.

▪ التخطيط لوضع نسق ممنهج بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية على مستوى القارة الأفريقية، فيما يخص الاستثمار لامتلاك أدوات تقنيات الذكاء الاصطناعي.

د- آليات تحقيق الإستراتيجية الإعلامية المقترحة في البعد المعلوماتي/ التكنولوجي:

▪ تكليف الوزارات المعنية بتطوير المناهج التعليمية والاهتمام بمناهج تدريب تطبيقات وتقنيات الذكاء الاصطناعي.

▪ تشكيل لجنة في وزارتي التعليم العالي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باكتشاف وصقل العناصر النابغة في إطار الدراسات التكنولوجية باعتبارهم أحد القوي الداعمة لمصر في إطار خطتها للتحول الرقمي.

▪ تشجيع الدولة للمبتكرين والمخترعين ومنحهم الاهتمام الكافي، وتوفير ما يحتاجونه من متطلبات مادية ومعنوية.

▪ وضع آلية لمواكبة التطورات السريعة في مجال تكنولوجيا الاتصالات، من خلال إنشاء

شبكات اتصالات تكون قادرة على تغطية كافة المناطق داخل الجمهورية وتقديم الخدمة على أعلى مستوى، وخاصة المناطق الريفية.

- دعم المشروعات القائمة على الابتكار، من أجل زيادة نسبة المكون المحلي التكنولوجي إلى إجمالي التصنيع الوطني.
- تنظيم الهيئات الإعلامية المختلفة لعملية تدريب العاملين في المجال الإعلامي.
- إطلاق حملات إعلامية لتشجيع الشباب على طرح مبادرات وأفكار مبتكرة في مجال الإعلام عن طريق مسابقات وبعثات تعليمية في مجال تكنولوجيا الإعلام.
- وضع إستراتيجية ذات سياسات مشتركة ومفعلة بين الدول العربية للعمل على توطين التكنولوجيا الحديثة في المنطقة العربية بدلاً من استيرادها.

التوصيات

ارتباطاً بما تم استعراضه من إستراتيجيات مقترحة للإعلام لتحقيق متطلبات الأمن القومي المصري، وحرصاً على تحقيق أقصى استفادة منه فقد خلصت إلى مجموعة من التوصيات في جميع المجالات(الابعاد)، للحفاظ على استقرار الدولة وتحقيق ما تضطلع له جمهورية مصر العربية من تبوء دور محوري في محيطها الإقليمي، والدولي، **وتمثلت تلك التوصيات في الآتي:**

- تدريب كوادر إعلاميين متخصصة في المجال السياسي والأمني، من خلال دورات تدريبية متخصصة على يد خبراء مع الاستعانة بخبراء عالميين في هذا المجال.
- توفير المناخ المناسب لامتلاك تكنولوجيا الإعلام من خلال الاستثمار في هذا المجال، والاهتمام بالبحث العلمي والابتكار، وزيادة المخصصات المالية لبحوث التكنولوجيا الإعلام.
- توفير الحلول اللازمة للتحديات المصاحبة، والتي تشمل الحفاظ على أمن البيانات بما يعزز الخصوصية، وتحسين الأداء، ورفع كفاءة العملات المشفرة كنوع مستحدث وجديد من الأصول، إضافة إلى تكوين تكتلات من عدة دول تسعى للتنمية لتحقيق التنمية التكنولوجية المنشودة.
- تأهيل جيل جديد من الإعلاميين المتخصصين في المجال الاجتماعي والثقافي من خلال دورات تدريبية من خبراء في هذا المجال، ليكون الإعلام نافذه التواصل بين مصر والعالم.
- عمل مشروع مبتكر لتوظيف تقنيات وتطبيقات تكنولوجيا الإعلام لتوقع الاحتياجات

الاجتماعية والتنموية المستقبلية، إضافة إلى تطوير المناهج التعليمية بحيث تتضمن المواد التي ترتبط بالمجال التكنولوجي بشكل عام والذكاء الاصطناعي بشكل خاص.

- وضع إستراتيجية شاملة وطرح رؤي جامعة لكيفية تأهيل الثروة البشرية بما يسهم في دعم مسيرة البناء والتنمية.
- التوسع في البنية التحتية للتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، والتوسع في بناء مدن إعلامية متطورة وحديثة لمواكبة التطور الحالي ومواجهه الإعلام المعادي.
- تزويد المجال الإعلامي بجيل جديد قادر على استخدام أدوات العصر الحديث وتكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة لخدمة أمن واستقرار الدولة.
- إنشاء وزارة للأمن السيبراني بمهامها إضافة إلى قطاع متخصص في الحروب اللامتماثلة والأمن المعلوماتي والتطور التقني وخبراء في الإعلام وتدريب كوادر في هذا المجال وتخصيص ميزانية لها.
- أجراء المزيد من الدراسة البينية المشتركة ما بين مجال الإعلام والامن القومي والتكنولوجيا.
- عمل اقسام داخل الصحف والقنوات التليفزيونية للإعلام الأمني، بالإضافة دراسة الإعلام والأمن القومي كمقرر دراسي داحل اقسام وكليات الإعلام المختلفة بجمهورية مصر العربية.

قائمة الهوامش والمراجع

(1) هند يحيى عبد المهدي عبد المعطي، (2021م)، دور الذكاء الاصطناعي في مجال الصحافة أثناء الأزمات والكوارث "دراسة استشرافية"، مجلة البحوث الإعلامية، جامعة الأزهر، المجلد56، الجزء الرابع4، ص ص 1831-1879.

(2) عمرو محمد عبد الحميد، (2020م). توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إنتاج المحتوى الإعلامي وعلاقتها بمصداقيته لدى الجمهور المصري، مجلة البحوث الإعلامية. جامعة الأزهر، المجلد 55-الجزء الخامس، أكتوبر، ص ص 2798-2860.

(3) Jeannette Panchen, (2020).” Investigating the emotional appeal of fake news using artificial intelligence and human contributions, Journal of Product & Brand Management”, Volume 29· Number 2· p·p 223–233, Available at: https://bit.ly/3ibQ8km.

(4) Raghieri, Marco, (2019). Long-form journalism and archives in the digital landscape” ، University of London ،King’s College (United Kingdom).

(5) Chan –Olmsted, Sylvia M. (2019). “A Review of Artificial Intelligence Adoption in the Media Industry. “International Journal on media Management” .215-4:193-21.3

(6) Waleed Alli & Mohamed Hassoun. (2019).” Artificial Intelligence and Automated Journalism: Contemporary Challenges and New Opportunities «. International Journal of Media, Journalism and Mass Communications JMJMC.Vol. 5. Issue. 1 ،pp. 40:49.

(7) Series,B.T.(2019). “Artificial Intelligence Artificial Intelligence Systems for programme production and exchange.Available at: https://www.itu.int/dms-pub/itu-r/opb/rep/R-REP-BT2447-2019-PDF-E.pdf.

(8) بسنت محمد عطية، (2019م). مدى تقبل الإعلاميين لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال الإعلام. دراسة استطلاعية على عينة من القائمين بالاتصال في إطار نموذج تقبل التكنولوجيا. المؤتمر العلمي الدولي الخامس والعشرون كلية الإعلام جامعة القاهرة "صناعة الإعلام في ظل الفرص والتحديات التكنولوجية والاستثمارية."

(9) فاطمة شرقي، (2018م)، "أثر التكنولوجيا في إنتاج المعلومة في مضمون الصحافة المكتوبة، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، عدد 26 ص ص 74 – 87.

(10) بدرة لعو، (2018م)، الأمن الإلكتروني للتشريع الجزائري: الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال نموذجاً، المجلة العربية للدارسات الأمنية، المجلد33، العدد 72، ص ص243:271

(11) Raconteur. (2018). future of media &entertainment. Retrieved from Raconteur from://www.dalet.com/sites/default/files/2018-07/Future%20of%20media%202018%20Report%20-%20Dalet.pdf.

(12) عبد الخالق إبراهيم زقزوق، (2020م)، الأطر الخبرية للشائعات بالمواقع الإلكترونية وتأثيرها على

الأمن القومي المصري (دراسة تحليلية مقارنة)، مجلة البحوث الإعلامية، العدد الرابع والخمسون -الجزء السادس-، ص ص 4251:4299.

(13) سارة سعيد عبد الجواد دسوقي، (2020م)، الإعلام المصري ودوره في تشكيل معارف طالب الجامعات نحو قضايا مكافحة الإرهاب وتأثيرها على الأمن القومي، بحث بمنشور بمجلة البحوث الإعلامية (كلية الإعلام- جامعة الأزهر)، العدد الرابع والخمسون، العدد السادس، ص ص 4251: 4298.

(14) سمير محمد الهاجري، (2019م)، دور وسائل التواصل الإجتماعي في تعزيز الوعي الأمني لدي معلمي المرحلة الثانوية في دولة الكويت، (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم التربوية، جامعة آل البيت.

(15) عبدالاله المطيري، (2018م)، دور الإعلام الجديد في التوعية من الجرائم الإلكترونية، رسالة ماجستير (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاجتماعية).

(16) Rubaltelli, E., Scrimin, S., Moscardino, U., Priolo, G., & Buodo, G. (2018). Media exposure to terrorism and people's risk perception: The role of environmental sensitivity and psychophysiological response to stress. British Journal of Psychology,

(17) Chukwuere, J. E., & Onyebukwa, C. F. (2018). The Impacts of social media on National Security: A View from the Northern and South-Eastern Region of Nigeria. International Review of Management and Marketing, 8(5), 50. available at http: www.econjournals.com.

(18) امل عبد الله العبدولي، (2018م)، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل اتجاهات الشباب نحو قضايا الأمن القومي: دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة، المؤتمر العلمي الدولي الرابع والعشرون) نحو تجسير الفجوة بن الإعلام والجمهور (كلية الإعلام، جامعة القاهرة)، ص ص 409:438.

(19) صفاء عادل السيد، (2018م)، الإعلام الأمني على شبكات التواصل الاجتماعي وحماية الأمن القومي المصرى: عملية سيناء 2018 نموذجا، المؤتمر العلمي الدولي الرابع والعشرون (نحو تجسير الفجوة بن الإعلام والجمهور، كلية الإعلام، جامعة القاهرة)، ص ص 351:369.

(20) محمد الحافظ جاد، (2018م)، مواقع التواصل الاجتماعي وانعكاساتها على قضايا الأمن القومي السوداني: دراسة وصفية تحليلية علي بعض القضايا في السودان، رسالة دكتوراة غير منشورة (كلية الإعلام، جامعة أم درمان الإسلامية).

(21) Gintaras Sumskas, (2018), Impact of the Mass Media on the Assessment of Military Threats on National Security, Sciendo Lithuanian Annual Strategic Review, Military Academy of Lithuania.

(22) Senaratne B, (2017), National Security of Sri Lanka: Importance of Mass Media and Communication, International Journal of Multidisciplinary Studies (IJMS), Volume 4, Issue2, 20).

(23) Gunther P. Kiefer, (2016), The Media and the Impact on National Security Policies, Master of Arts, the faculty of k3 school of arts and communication in partial fulfillment of the requirement for the degree of Master of Arts, MALMO UNIVERSITY.

(24) برزان منعم صالح، (2015م)، دور البرامج الأمنية في القنوات الفضائية العراقية في تنمية الوعي الأمني لدى الجمهور (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

(25) أميرة محمد محمد، (2015م)، اتجاهات النخبة نحو تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن القومي المصري: دراسة ميدانية، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، مركز بحوث الرأي العام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، المجلد 14، ع 1، ص ص 110:49.

(26) إبراهيم بعزيز، (2014م)، وسائل الاتصال الجديدة والأمن القومي: دراسة في دور مواقع التواصل الاجتماعي في زعزعة أمن واستقرار الدول، (مجلة استراتيجيات، الجزائر،) ع 1، ص ص 106:96.

(27) تركي عبد العزيز عبد الله، (2014م)، توظيف شبكات التواصل الاجتماعي في التوعية الأمنية ضد خطر الشائعات: دراسة مسحية على العاملين في إدارات العلاقات العامة بقطاعات وزارة الداخلية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.

(28) السيد عبد المولى، أحمد نصحى، (2014م)، شبكة التواصل الاجتماعي وأثارها على الأمن الفكري لدى طلبة التعليم الجامعي بمملكة البحرين، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، مملكة البحرين، المجلد 7، ع 15، ص ص 255:187.

(29) محمد عبد الغني حسن هلال، (2008م)، مهارات إدارة الأزمات: الأزمة بيف الوقاية منيا والسيطرة عليها، الطبعة الرابعة، مركز تطوير الأداء والتنمية، مصر، ص9.

(30) **http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Fenon-Elam/Elamharby/sec18.doc_cvt.htm.**

(31) http://telc.tanta.edu.eg/hosting/pro14/containt/L6.htm.

(32) سامي صالح الكعبي، (2019م)، مفهوم الأمن القومي للدولة في ظل العولمة، الأردن، جامعه الشرق الأوسط، ص 30:29.

(33) الجريدة الرسمية العدد (31) تابع (أ) 5 أغسطس 2021م.

(34) موقع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، المركز الإعلامي 29 ديسمبر 2021.

(35) الجريدة الرسمية العدد (30) مكرر (أ) 27يولية 2020م.

(36) الجريدة الرسمية العدد (47) مكرر في 24 نوفمبر 2019م.

(37) الجريدة الرسمية العدد (47) مكرر(ط) في 16يناير 2018م.

(38) كرام عبد الستار محمد دياب، (2018م)، تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين في مصر في ضوء أفضل الممارسات العالمية، بحث منشور بمجلة مجلة الإدارة التربوية، العد السابع عشر، ص ص 416:341.

(39) زينب عبد المهدي، (2017م)، الإعلام العسكري ودوره في ترسيخ السلام، بحث منشور بمجلة التراث العلمي العربي، جامعة بغداد، العراق، العدد الرابع، ص ص 320:301.

(40) الجريدة الرسمية العدد (5) مكرر(د) في 6 فبراير2019م.

(41) مبارك بن واصل الحازمي، (2011م)، الإعلام العربي والأمن القومي: الرؤي والتحديات... نحو أجندة إعلامية مستقبلية، بحث منشور بالجلة المصرية لبحوث الاتصال الجماهيري (كلية الإعلام، جامعة بني سويف)، مايو 2011، ص ص 46:9.

(42) Priya Kantaria, AI, in you we trust. Could artificial intelligence create world peace? verdict, 13th March 2019, (visited on 23/12/2021), available on https://www.verdict.co.uk/pros-and-cons-of-ai./

(43) Franz-Stefan Gady, What does AI mean for the future of manoeuvre warfare? , Posted on 5th May 2020on iiss, available on https://www.iiss.org/blogs/analysis/2020/05/csfc-ai-manoeuvre-warfare.

(44) محمد محمود خضر سعيد،(2018م)، أخطار الإرهاب الجديد على بنية المجتمع العربي: دراسة ميدانية من منظور الهيئة العلمية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 33 ، العدد 72. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص ص 149:113.

(45) نعيمي مليكة، بوحزام نوال، (2014م)، القنوات الفضائية الخاصة ودورها في تشكيل المجال العمومي "دراسة ميدانية"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية- جامعة الوادي، العدد السادس، ص ص82:75.

(46) مبارك بن واصل الحازمي، الإعلام العربي والأمن القومي: الرؤي والتحديات... نحو أجندة إعلامية مستقبلية، مرجع سبق ذكره.

- **بعض أسماء الخبراء والمتخصصين الذين تم استجاباتهم للاستبيان والمقابلات المتعمقة:**

- أ. أشرف البهي، رئيس تحرير بالبرنامج العام بالإذاعة المصرية.
- أ. أمير فتحي، رئيس تحرير قناة النيل للأخبار - تمت المقابلة بتاريخ 2022/3/10 بمبني ماسبيرو.
- أ. ريمون عزمي، مخرج بالتليفزيون المصري- تمت المقابلة بتاريخ 2022/3/10 بمبني ماسبيرو.
- أ. سامر بركات، الهيئة الوطنية للإعلام -تمت المقابلة بتاريخ 2022/2/22 بمبني ماسبيرو.
- أ. عبد الجواد أبو كب، صحفي ورئيس مجلس إدارة مؤسسة الإعلام والتحول الرقمي.
- أ. محمد مختار، رئيس تحرير مجلة لغة العصر بمؤسسة الأهرام.
- أ. مها صلاح الدين، صحفية بموقع مصراوي **تمت** المقابلة بتاريخ 2022/2/27 بموقع مصراوي.
- أ.د. أحمد صالح، وكيل كلية الحاسبات ونظم المعلومات بجامعة 6 أكتوبر وخبير تكنولوجي- تمت المقابلة بتاريخ 2022/2/25 بكلية الحاسبات ونظم المعلومات بجامعة 6 أكتوبر.
- أ.د. خالد عبد الجواد، عميد الأكاديمية الدولية للهندسة وعلوم الإعلام.
- أ.د. عبد الجواد السعيد، عميد كلية الإعلام جامعة المنوفية.
- أ.د. غادة عامر، وكيل كلية الهندسة جامعة بنها وخبير بمجال التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي- تمت المقابلة بتاريخ 2022/3/5 بكلية الدفاع الوطني بأكاديمية ناصر العسكرية العليا.
- أ.د. محرز غالي، أستاذ الصحافة بكلية الإعلام جامعة القاهرة.
- أ.م.د. حسين ربيع، أستاذ الصحافة المساعد ووكيل كلية الإعلام جامعة السويس.
- أ.م.د. وليد الهادي، أستاذ الصحافة المساعد بكلية الآداب جامعة حلوان تمت المقابلة بتاريخ 2022/3/15 بكلية الآداب-جامعة حلوان.
- أ.منة الشرقاوي، مذيعة بالتلفزيون المصري تمت المقابلة بتاريخ 2022/4/1 بمبني ماسبيرو.

- د. رنا سمير، مدرس بكلية الإعلام جامعة القاهرة.
- د. سمر شعشع، مذيع أول بالتلفزيون المصري - تمت المقابلة بتاريخ 2022/3/10 بمبني ماسبيرو.
- د. محمد ثروت، مدير تحرير بمؤسسة اليوم السابع.
- د. محمد يونس، مدير تحرير ورئيس لقسم (البريد) اليومي.
- لوا ا.ح/ حسام أنور، مستشار أكاديمية ناصر العسكرية العليا.
- لواء ا.ح / بهاء الحريشي، مستشار أكاديمية ناصر العسكرية العليا - تمت المقابلة بتاريخ 2022/3/1 بكلية الدفاع الوطني بأكاديمية ناصر العسكرية العليا.
- لواء أ.ح/ ايمن حشيش، مستشار أكاديمية ناصر العسكرية العليا - تمت المقابلة بتاريخ 2022/3/1 بكلية الدفاع الوطني بأكاديمية ناصر العسكرية العليا.
- لواء أ.ح/ عادل العمدة، مستشار أكاديمية ناصر العسكرية العليا - تمت المقابلة بتاريخ 2022/3/1 بكلية الدفاع الوطني بأكاديمية ناصر العسكرية العليا.
- لواء أ.د/ موسي إبراهيم موسي، عميد كلية الحاسبات ونظم المعلومات بجامعة 6 أكتوبر وخبير تكنولوجي- تمت المقابلة بتاريخ 2022/2/25 بكلية الحاسبات ونظم المعلومات بجامعة 6 أكتوبر.

References

- Agence National de la Promotion de la Recherche Scientifique, National AI Strategy: Unlocking Tunisia's capabilities potential .
- Alkaabi , A (2020): A strategic Vision to Reduce Cyber-crime and Enhance Cyber security, International Journal of Advanced Science and Technology, 29,(7).

The State Council of the People's Republic of China (2017): Next Generation Artificial Intelligence Development Plan.

- Al-Mutairi, A. (2018): The Role of New Media in Awareness of Cybercrime, Master Thesis, Naif Arab University for Security Sciences: College of Social Sciences.
- Alshahri, A. (2019): A strategic vision to reduce cybercrime to enhance cybersecurity in the Kingdom of Saudi Arabia, PhD, Naif Arab University for Security Sciences: College of Strategic Sciences.
- Brad Smith and Harry Shum (2018): The Future Computed Artificial Intelligence and its role in society, U.S.A: Microsoft Corporation, p34
- Building Digital Competencies to Benefit from Frontier Technologies, 2019.
- Donald J. Trump (2017): National Security Strategy (NSS) (Washington, DC: White House, available on: https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2017/12/NSS-Final-12-18-2017-0905.pdf
- ESCWA (2017). Arab Horizon 2030: Digital Technologies for Development.

- ESCWA (2019): Impact of the Fourth Industrial Revolution on Development in the Arab region.
- ESCWA (2019): Impact of the Fourth Industrial Revolution on Development in the Arab region.
- ESCWA, (2019): Impact of the Fourth Industrial Revolution on Development in the Arab region.
- Evans, M & et.ail (2019) : Heart-is: A novel technique for evaluating human error-related information security incidents. Computers & Security 80.
- Executive Office of the President of the United States (2016): Preparing for the Future of Artificial Intelligence .
- Hamid Jahankhani, and all (2020): Cyber Defence in the Age of AI, Smart Societies and Augmented Humanity, Switzerland, Springer pulished, p60.
- Hamid, M, Gad Al-Haq, M (2019): A Strategic Vision to Combat Cybercrime, The Arab International Journal of Informatics, 12(7).
- Intelligence and Global Security (2021): Artificial Intelligence and Global Security: Future Trends, Thr ends, Threats and Considerations, Naval War College Review: Vol. 74: No. 2, p2.
- John Villasenor (November 2019): "Artificial intelligence, geopolitics, and information integrity", in: Fabio Rugge, ed., The Global Race for Technological Superiority: Discover the Security Implications, (Milano: ISPI and Brookings, PP. 131-142.
- John Villasenor (November 2019): "Artificial intelligence, geopolitics, and information integrity " in: Fabio Rugge, (ed.), The Global Race for Technological Superiority: Discover the Security Implications, Milano: ISPI and Brookings, PP. 131-142.
- khadr, D., Nasser, N. (2018): The Role of Artificial Intelligence in Confronting Cybercrime, Al Moasher Journal for Economic Studies, 2(2).
- Masoud, M (2013): Mechanisms for Combating Information and Communication Technologies Crimes in the Light of Law No. 04/09, Master Thesis ,Kasdi Merbah University: Faculty of Law and Human Sciences.
- Musaad, M. (2019): A Strategic Vision for combating cybercrime in order to enhance human security, master's thesis, Naif Arab University for Security Sciences: College of Strategic Sciences.
- Seungeun, C (2020) : Toward Mitigating, Minimizing, and Preventing Cybercrimes and Cybersecurity Risks, International Journal of Cybersecurity Intelligence & Cybercrime , 3 (2) .

- Strategic Council for AI Technology Artificial Intelligence Technology Strategy, 2017.
- The Economist Intelligence Unit (2019): Scaling Up the Potential Economic Impact of Artificial Intelligence 6 in the UAE and Saudi Arabia.
- World Economic Forum (2016): The Future of Jobs: Employment, Skills, Workforce Strategy for the Fourth 11Industrial Revolution.